



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير
تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير
تحت عنوان

التدقيق الخارجي كآلية لتعزيز نظام الرقابة الداخلية
"دراسة ميدانية لشركة التأمين SAA"
للفترة: السداسي الثاني من سنة 2024

من إعداد الطلبة:

أسامة قادري / صلاح الدين دعاس

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2024/06/10

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- الأستاذ/ عصام خالدي (أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
- الأستاذ/ محمد قوجيل (أستاذ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا
- الأستاذ/ مهاوة آمال (أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

تاريخ: 2024/06/10

السنة الجامعية: 2023 - 2024



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

تحت عنوان:

التدقيق الخارجي كآلية لتعزيز نظام الرقابة الداخلية

"دراسة ميدانية لشركة التأمين SAA"

للفترة: السداسي الثاني من سنة 2024

من إعداد الطلبة:

أسامة قادري / صلاح الدين دعاس

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2024/06/10

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- الأستاذ/ عصام خالدي (أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
- الأستاذ/ محمد قوجيل (أستاذ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا
- الأستاذ/ مهاوة آمال (أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

تاريخ: 2024/06/10

السنة الجامعية: 2023 - 2024

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي ...

- إلى سندي وناصري والذي علمني معنى الكفاح أبي العزيز أدامه الله وأطال عمره

- إلى من أنارت دربي وأعانتني بالصلاة والدعاء أُمي الحبيبة حفظها ورعاها الله

- إلى إخواني وأخواتي تقديرا واحتراما

- إلى كل عائلي الكبيرة بأفرادها حفظهم الله ورعاهم

- إلى كل من ساعدني في هذا العمل المتواضع من بعيد أو قريب

أهدي ثمرة جهدي ...

- إلى من حملتني وسقتني من نبع حنانها وكان دعائها ورضاها سر نجاحي أُمي الحبيبة حفظها الله

- إلى من علمني العطاء بدون انتظار وأحمل إسمه بكل افتخار والذي العزيز

- إلى أخي ورفيق دربي سلاطينة إلياس تقديرا واحتراما له

- إلى إخواني وأخواتي وعائلاتهم شكرا وتقديرا

- إلى كل من جمعني بهم دروب الأخوة، المحبة والصداقة من بعيد أو قريب

أسامة قادري

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح أمي الطاهرة

إلى أغلى الناس أبي العزيز

إلى أخوتي وأخواتي وجميع أسرتي

إلى أساتذتي المحترمين

إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة والعمل

إلى كل الأهل والأحباب

إلى كل من يعرفني

صلاح الدين دحمان

شكر وتقدير

يسعدنا بعد اتمام دراستنا أن نتقدم بالدعاء حمداً وشكراً لله تعالى
على فضله وكرمه ورحمته الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع
ليضافه الى ميادين البحث العلمي ويطيبه لنا عرفانا بالجميل أن نتقدم بجزيل
الشكر والعرفان
إلى أولئك الذين وقفوا بجانبنا طول فترة الدراسة ولم يبخلوا علينا بمساعدة
أو إرشاد أو توجيه ونخض
بالذكر استاذنا الفاضل المشرف
الدكتور "محمد كوجيل" الذي قدم لنا الدعم والإرشاد مما دفع بهذه المذكرة
إلى النور ونتقدم بوافر التقدير وعظيم الامتنان للأستاذ المؤطر الذي لم يبخل
علينا بالإرشادات والتوجيه
وإلى لجنة المناقشة الأفاضل
الذين شرفونا بقبول مناقشة المذكرة ولدورهم الكبير في إثراء وإغناء المذكرة
من علمهم وخبرتهم ونقدتهم البناء
وكما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد في تمكيم
وتنقيح وإنجاز وتحليل هذه الدراسة لتسهيل مهمتنا
جزاهم الله عنا الخير والجزاء والعطاء

التدقيق الخارجي كآلية لتعزيز نظام الرقابة الداخلية "دراسة ميدانية لشركة التأمين SAA"

ملخص الدراسة:

في هذه الدراسة، قمنا بتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في شركة التأمين SAA ومدى مساهمته في حماية أصول الشركة وضمان كفاءة العمليات المالية والإدارية. تم التركيز على دور التدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وكشف نقاط القوة والضعف فيه. من خلال جمع البيانات من تقارير المدققين الخارجيين والمقابلات مع موظفي الشركة، أظهرت الدراسة أن التدقيق الخارجي يساعد في تحديد نقاط الضعف في النظام وتوجيه التوصيات لتحسينها، كما يزيد من الثقة لدى الأطراف المعنية بقدرة الشركة على تحقيق أهدافها والامتثال للمعايير. تعتبر المراجعة الخارجية آلية أساسية لتعزيز التسيير وتقليل المخاطر الرقابية، مما يساعد الشركة على تحقيق أهدافها بكفاءة.

بتنفيذ هذه التوصيات، يمكن لشركة التأمين SAA تعزيز نظام الرقابة الداخلية، مما يساهم في حماية أصول الشركة، وتحسين كفاءة العمليات، وتعزيز ثقة الأطراف المعنية بقدرة الشركة على تحقيق أهدافها بفعالية وكفاءة.

الكلمات المفتاحية:

- نظام الرقابة الداخلية، تدقيق خارجي، شركة التأمين SAA ، تقييم الأداء، كفاءة تشغيلية.

External Audit as a Mechanism to Strengthen the Internal Control System

"A Field Study of SAA Insurance Company Prepared by students

Summary of the study:

In this study, we assessed the effectiveness of the internal control system at SAA Insurance Company and its contribution to protecting the company's assets and ensuring the efficiency of financial and administrative operations. Emphasis was placed on the role of external audit in assessing the internal control system and revealing its strengths and weaknesses. By collecting data from external auditors' reports and interviews with company employees, the study showed that external auditing helps to identify weaknesses in the system and make recommendations for improvement, and increases stakeholders' confidence in the company's ability to

achieve its objectives and comply with standards. External auditing is an essential mechanism for enhancing governance and minimizing control risks, which helps the company achieve its objectives efficiently.

Based on the findings, the study made several recommendations to strengthen the internal control system, including:

- Establishing an independent internal audit unit.
- Developing continuous training programs for auditors.
- Using advanced accounting information systems.
- Incentivizing employees who adhere to internal control policies.
- Decentralizing decision-making.
- Diversify banking transactions.
- Promote cooperation between internal and external auditors.
- Clearly redistribute responsibilities.
- Strictly adhere to administrative procedures and laws.

By implementing these recommendations, SAA Insurance Company can strengthen its internal control system, protecting the company's assets, improving the efficiency of operations, and enhancing stakeholders' confidence in the company's ability to achieve its goals effectively and efficiently.

Keywords:

- Internal control system, external audit, SAA Insurance Company, performance evaluation, operational efficiency.

الفهرس

فهرس المحتويات:

V	الإهداء
VI	الإهداء
VII	شكر وتقدير
VII	فهرس المحتويات:
IX	قائمة الجداول:
X	فهرس الأشكال
	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
1	الإطار النظري والدراسات السابقة
2	تمهيد:
2	المبحث الثاني: مفاهيم عامة للرقابة الداخلية
2	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
3	المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الخارجي
3	المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق الخارجي
5	المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الخارجي
8	المطلب الثالث: أهداف التدقيق الخارجي وأهميته
12	المطلب الرابع: أنواع التدقيق الخارجي
24	المبحث الثاني: مفاهيم عامة للرقابة الداخلية

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية	24
المطلب الثاني: طبيعة الرقابة الداخلية :	28
المطلب الثالث: أهداف ومكونات الرقابة الداخلية	31
المطلب الرابع: أنواع الرقابة الداخلية:	34
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....	38
المطلب الأول: الدراسات السابقة.....	38
أولاً: الدراسات باللغة العربية.....	38
ثانياً: الدراسات الأجنبية	42
المطلب الثاني :المقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.....	42
خلاصة الفصل:	45
تمهيد	47
المبحث الأول : دراسة ميدانية في شركات التأمين	48
المطلب الأول : نشأة تطوير شركات التأمين	48
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة التأمين	48
المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات	53
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لنظام رقابة داخلية شركات التأمين	57
المطلب الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلية	57
المطلب الثاني : تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية	62
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية للتدقيق الخارجي على شركات التأمين SAA	66

المطلب الأول: عرض تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين SAA	66
المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسات ومناقشتها	67
المطلب الثالث: التحسينات المقترحة لتعزيز نظام الرقابة الداخلية	68
الخاتمة:	75
المراجع	76
الملاحق	76

قائمة الجداول:

- جدول 1: مراحل تطور أهداف التدقيق الخارجي 9
- جدول 2: أنواع التدقيق الخارجي 12
- جدول 3: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة 43
- جدول 4: قائمة أسئلة المقابلة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية لعقود التأمين 59
- جدول 5: قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمقبوضات النقدية 60
- جدول 6: قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالرواتب والأجور 61
- جدول 7: قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالتعويضات النقدية 62

فهرس الأشكال

الشكل رقم 1: أهداف الرقابة الداخلة 32

الشكل رقم 2: شرح الهيكل التفصيلي لمديرية التأمين الجهوية بورقطة 50

قائمة الملاحق

89	الملحق رقم 1: ميزانية الخصوم 2020
99	الملحق رقم 2: ميزانية الأصول 2021
101	الملحق رقم 3: ميزانية الخصوم 2022
103	الملحق رقم 3: وثيقة المقبوضات
104	الملحق رقم 3: وثيقة التعويضات

المقدمة

مقدمة

يعد التدقيق الخارجي أحد الآليات الرئيسية التي تعمل على ضمان الشفافية والنزاهة في العمليات المالية للشركات، إذ يهدف إلى تقييم صحة البيانات المالية والإدارية والتأكد من مدى امتثالها للمعايير والقوانين المالية المعمول بها. ومع تطور دور الرقابة الداخلية في تحقيق الأهداف المالية والإدارية للشركات، فإن التدقيق الخارجي أصبح يُعتبر كآلية مهمة لهذا النظام.

تسعى شركات مختلفة إلى تحسين جودة إدارتها المالية وتقليل المخاطر المالية، وهنا يأتي دور التدقيق الخارجي كآلية لنظام الرقابة الداخلية. فعملية التدقيق الخارجي تتيح للشركة فرصة لتحديد النواحي الضعيفة في النظام الداخلي وتقديم التوصيات اللازمة لتحسينها، مما يعزز جودة الإدارة المالية ويقلل من المخاطر المالية التي قد تواجهها الشركة. وبالتالي، يمكن القول إن التدقيق الخارجي يشكل جزءاً مهماً من عملية تعزيز الرقابة الداخلية وتحقيق أهداف الشركة.

تأتي دراسة ميدانية لشركة التأمين SAA كتطبيق عملي لهذه النظرية. فهذه الدراسة تهدف إلى فهم كيفية تكامل عمليات التدقيق الخارجي كآلية لنظام الرقابة الداخلية في الشركة، وتحديد مدى تأثير هذا التكامل على جودة الإدارة المالية والحد من المخاطر المالية. بالإضافة إلى ذلك، تسلط الدراسة الضوء على أهمية البحث الميداني في هذا المجال، حيث يتيح للباحثين فرصة لفهم السياق العملي والتحديات التي قد تواجهها الشركة في تنفيذ هذه الآليات، وكذلك استخلاص الدروس والتوصيات التي يمكن تطبيقها على نطاق أوسع.

إشكالية الدراسة:

واستناداً إلى ما ذكر يمكن إظهار مشكلة الدراسة بصورة أكثر وضوحاً من خلال الإجابة على الإشكالية: كيف يمكن للتدقيق الخارجي أن يساهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين؟
أسئلة فرعية:

1- كيف يمكن لتقارير المدققين الخارجيين أن تعزز الإدارة العليا في فهم أوجه القوة والضعف في نظام

الرقابة الداخلية واتخاذ القرارات الاستراتيجية بناءً عليها؟

2- ما هي العوائق التي يمكن أن تعترض عملية التدقيق الخارجي في تحسين نظام الرقابة الداخلية وكيف يمكن التغلب عليها؟

3- ما هو دور التدقيق الخارجي في تعزيز مستوى الشفافية والامتثال داخل شركات التأمين؟

4- كيف يمكن للتدقيق الخارجي أن يساهم في تعزيز الثقة بين الجهات الخارجية مثل المساهمين والعملاء والمشرعين فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية للشركات؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

- يفترض أن تكون عمليات التدقيق الخارجي قادرة على تحديد النواحي الضعيفة في نظام الرقابة الداخلية وتوجيه التوصيات لتحسينها.
- تقارير التدقيق الخارجي تزيد من مستوى الثقة لدى الأطراف المعنية بقدرة الشركة على تحقيق أهدافها والامتثال للمعايير والقوانين المعمول بها.
- المراجعة الخارجية من أهم الآليات المساهمة في تعزيز التسيير ونقص المخاطر الرقابة.
- عمليات التدقيق الخارجي تشكل جزءاً من عملية تحسين مستمرة لنظام الرقابة الداخلية، حيث يتم تقديم التوصيات وتطبيقها بانتظام لضمان التطور المستمر.

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من العوامل والاعتبارات الآتية:

الأهمية النظرية:

- 1- تتناول الدراسة موضوعين مهمين وهما موضوع التدقيق الخارجي وموضوع لرقابة الداخلية، كما هو موضح في نموذجها الذي مهمته مراقبة أثر عمليات التدقيق الخارجي أن تعزز وتعمق نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين.
- 2- تُعد هذه الدراسة من الدراسات التي تتناول مفهوم التدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين.

الأهمية العملية:

- 1- نحاول من خلال هذه الدراسة تقديم آلية واضحة في تناول موضوع التدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين، حيث توضح الدراسة أبعاد هذا التطبيق، ومدى المساهمة في تطوير المعرفة حول كيفية تحسين إدارة الشركات التأمين من خلال تكامل عمليات التدقيق الخارجي والرقابة الداخلية.
- 2- تعمل هذه الدراسة على فهم كيفية تكامل عمليات التدقيق الخارجي كآلية لنظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين، وكذلك تقديم التوصيات اللازمة لتحسين هذا التكامل وتعزيز الأداء المالي والإداري لهذه الشركات.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو فهم كيفية تأثير تكامل عمليات التدقيق الخارجي كآلية لنظام الرقابة الداخلية على جودة الإدارة المالية وتقليل المخاطر المالية في شركات التأمين وذلك من خلال:

- 1- فهم العلاقة بين عمليات التدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين.
- 2- تحديد كيفية تأثير تكامل عمليات التدقيق الخارجي والرقابة الداخلية على جودة الإدارة المالية في تلك الشركات.
- 3- تحديد كيفية تأثير تكامل عمليات التدقيق الخارجي والرقابة الداخلية على تقليل المخاطر المالية التي تواجه الشركات.

أسباب إختيار الموضوع:

1. الميول الشخصية والتوسع في المراجعة الخارجية: يتمحور هذا النقاط حول كيفية تأثير الميول الشخصية على عملية المراجعة الخارجية وتوسيع نطاقها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤثر انحياز المراجع الخارجي على تقديراته وتوصياته، مما يجعل من المهم فحص وضمان عدم تأثير الميول الشخصية على مهنية المراجعة.
2. محاولة إبراز الدور الفعال الذي تقوم به المراجعة الخارجية الجيدة في شركات التأمين: يتناول هذا النقاط أهمية دور المراجعة الخارجية في تحسين أداء وسلامة شركات التأمين من خلال التحقق من صحة البيانات المالية وتقييم العمليات والمخاطر المحتملة.
3. نقص وعي الشركات الجزائرية حول أهمية المراجعة الخارجية: يركز هذا النقاط على نقص الوعي في الشركات الجزائرية حول أهمية المراجعة الخارجية وفوائدها في تعزيز الشفافية وبناء الثقة لدى المستثمرين والجهات المعنية الأخرى.
4. لفت انتباه مسيري شركات التأمين لكيفية تجنب المخاطر الرقابية بالطرق المشروعة وبالتالي الاستمرارية في المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطن: يسلط هذا النقاط الضوء على ضرورة وعي مسيري شركات التأمين بأهمية اتباع الممارسات القانونية والمشروعة لتجنب المخاطر الرقابية وضمان استمرارية دورهم في دعم الاقتصاد الوطني.
5. تأثير المراجعة الخارجية على شركة الاقتصادية ومدى اعتبار مراجعة الخارجية كعنصر في تعزيز نظام رقابة الداخلية: يتناول هذا النقاط كيفية يؤثر الدور الفعال للمراجعة الخارجية على أداء الشركة الاقتصادي وكيف يمكن استخدامها كعنصر مكمّل في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتحسينه.

هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار صحة الفرضيات المطروحة، سنقوم بتقسيم الدراسة إلى فصلين نظري وتطبيقي بعد المقدمة كما يلي:

في الفصل الأول قمنا بوضع إطار النظري للمراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية إذ سيتم تحديد مفاهيم المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية وتحليل أهدافهما ودورهما في الشركات الاقتصادية، ويتضمن الجزء الثاني من هذا الفصل استعراض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع وتحليل النتائج التي توصلت إليها، وبالنسبة للفصل الثاني دراسة الحالة سيتم عرض وتحليل دراسة حالة تتعلق بنظام المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية في الشركة المعنية، وسيتم استعراض وتحليل نتائج الدراسة وتقييم تأثيرها على نظام الرقابة الداخلية في الشركة، وبخصوص الخاتمة بناءً على النتائج والتحليل المقدم في الفصلين النظري والتطبيقي، سنقوم بتقديم خاتمة شاملة تحتوي على حوصلة حول الموضوع والتوصيات اللازمة لتحسين نظام الرقابة الداخلية في الشركة المعنية.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

السابقة.

تمهيد:

يتناول هذا الفصل استعراضاً لمتغيرات الدراسة من خلال عرض الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، حيث يعرضها الباحث بالترتيب وتأتي الأهمية من خلال عرض الثلاث مباحث التي تحمل العناوين الرئيسة وذلك على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الخارجي**
- **المبحث الثاني: مفاهيم عامة للرقابة الداخلية**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة**

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الخارجي

سننتظر في هذا المبحث بالتفصيل مقدمة ومفهوم التدقيق الخارجي وأنواعها ومنهجية ومراحل التدقيق الخارجي ومنهجية التدقيق الخارجي حسب ما مبين شرحها بالتفصيل:

منذ بداية الحضارة، عرف الإنسان أهمية الشفافية والنزاهة في العمليات التجارية والمالية، ومن هنا نشأت مهنة التدقيق الخارجي كوسيلة للتأكد من صحة ونزاهة العمليات المالية والتجارية. تأثرت هذه المهنة على مر العصور بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية، حيث ارتبطت بشكل وثيق بحاجات المجتمع وتطلعاته.

في العصور القديمة، كانت المهنة تقتصر على التدقيق في السجلات المحاسبية البسيطة، ولكن مع تطور الاقتصاد وزيادة تعقيد العمليات المالية، تطورت أدوات ومناهج التدقيق لتشمل مجموعة متنوعة من الجوانب، بما في ذلك التدقيق في البيانات الإلكترونية وتحليل البيانات الضخمة.

ومع تزايد الضغوط الاجتماعية والقوانين التنظيمية، زادت أهمية دور المدقق الخارجي في كشف الفساد والاحتيال وتوفير الحماية للمستثمرين والمجتمع. فأصبح لزاماً على المدققين الخارجيين أن يكونوا ذوي خبرة عالية ومهنية متقدمة لتلبية متطلبات السوق والمجتمع.

ويمكن رؤية الاهتمام المتزايد بمهنة التدقيق من خلال تطور القوانين والمعايير الدولية، بالإضافة إلى الابتكارات التكنولوجية التي تسهل عملية التدقيق وتجعلها أكثر دقة وفعالية.

وبفضل دور المدقق الخارجي في تحقيق النزاهة والشفافية، يمكن للمجتمع أن يثق بالأنظمة المالية والمؤسسات، مما يساهم في بناء اقتصاد مستقر ومستدام ومجتمع يتسم بالثقة والنمو.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق الخارجي

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، حيث كان المدقق وقتها يستمع إلى القیود لمثبتة

الدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها¹، وبالتالي نجد أن كلمة تدقيق Audit مشتقة من الكلمة اللاتينية Audire، ومعناها يستمع².

الفرع الأول: الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500 م

ما يعرف عن المحاسبة في هذه الفترة أنها كانت مقتصرة على الوحدات الحكومية وكذا المشروعات العائلية، وكان الهدف من خلالها هو الوصول إلى الدقة، ومنع حدوث أي تلاعب أو غش بالدفاتر المحاسبية، قد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، كما ظهرت لأول مرة نظام لحماية المحاسبة العمومية لوقف اختلاس الأموال، وذلك بالفصل بين مسؤوليتي من يرخص بالإيرادات والنفقات، ومن يقوم بتحصيل الإيرادات وتسديد النفقات، وحتى في التريخ الصيني كانت بدايات قديمة للتدقيق من خلال وضع أنظمة الرقابة المتبادلة من أجل الفصل في الوظائف.

الفرع الثاني: الفترة من 1500 حتى 1850 م

لا تختلف هذه الفترة كثيرا عن الفترة السابقة لها إذ لم يتغير هدف التدقيق خلال هذه الفترة واقتصر على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، التزوير في الدفاتر المحاسبية، وكانت مهمة مراقب الحسابات مقتصرة فقط على تعقب تلك الأخطاء والتلاعبات واكتشافها. غير أن هذه الفترة شهدت ما يسمى بانفصال الملكية، وهو ما زاد من الحاجة إلى المدققين، ورغم ذلك بقيت ممارسة التدقيق بصفة تفصيلية.

كما شهدت هذه الفترة استعمال وتطبيق نظرية القيد المزدوج في النظام المحاسبي حتى وان لم يكن بشكل متطور كما هو عليه الحال مؤخرا، وظهور شبه رقابة داخلية عن المشاريع.

الفرع الثالث: الفترة من 1850 حتى 1905 م

شهدت هذه الفترة ظهور شركات المساهمة الكبيرة تزامنا مع الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، وبالتالي الانفصال التام بين الملاك والإدارة، ما ازد من إلحاح المساهمين في الطلب على المدققين حفاظا على

1خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2002، ص 20.

2سردوك فاتح، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصادقية المعلومات المحاسبية دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم ALGAL بالمسيلة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2002، ص 23.

أموالهم المستثمرة. وعزز ذلك صدور قانون الشركات البريطاني سنة 1862، الذي أوجب على شركات المساهمة تدقيق حساباتها من قبل مدقق مستقل.

أما أهداف التدقيق خلال هذه الفترة فكانت كالآتي:

- اكتشاف الغش والخطأ؛
- اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية؛
- اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.

ومما ميز هذه الفترة ما قرره القضاء الإنجليزي في بعض أحكامه الصادرة سنة 1798 أن الهدف الرئيسي للتدقيق ليس اكتشاف الأخطاء والغش الملاحظ في دفاتر المحاسبة ولا يستجوب على مراقب الحسابات أن يتحول إلى جاسوسا أو شرطي سري أو يقوم بعمله وهو متبني فكرة الشك في كل ما يقدم له. يرجع السبب في إصدار هذا القرار إلى كبر حجم المؤسسات وتفرع عملياتها، وظهور الشخصية المعنوية في الفكر المحاسبي، وصعوبة إجاء التدقيق التفصيلي الذي زاد من مسؤولية مراقب الحسابات ليس فقط أمام عميله ولكن حتى أمام الغير، نظرا للاهتمام المتزايد بفحص حركة الأموال.

الفرع الرابع: الفترة من 1905 م إلى يومنا هذا

أهم ما ميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى وكذا الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة في عملية التدقيق، بالإضافة إلى استعمال أسلوب العينات الإحصائية وفق أساس علمي. أما فيما يخص الهدف من عملية التدقيق، فلم يعد اكتشاف الغش والخطأ، فالكشف مثل هذه الحالات هو من مسؤولية الإدارة.

بل إن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل والمحايد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي.

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الخارجي

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعريف التدقيق وهذا باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها نأتي على أهم هذه التعارف.

يعرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق الخارجي على أنه إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالقرارات أو بالأرصدة الاقتصادية وتقييمها بصورة موضوعية لتحديد درجة العلاقة بين هذه القرارات بمقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين¹.

كما عرف التدقيق الخارجي بأنه: "تتمثل المراجعات الخارجية في عمليات المراجعة المؤداة لأطراف خارج المنشأة محل المراجعة عن طريق خبراء متخصصين مستقلين عن المنشأة محل المراجعة أو موظفيها التابعين يطلق عليهم بالمراجعين الخارجيين، ويتميز هؤلاء المراجعون بالتأهيل والاستقلال، ومجال تلك المراجعة تتمثل بوجه عام في المراجعة المالية أو مراجعة القوائم المالية، ويقوم المراجع الخارجي بأداء عملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، ولعل أكثر عمليات المراجعة الخارجية المؤداة بشكل أكثر شيوعا المراجعة الإلزامية، حيث تلتزم منشآت الأعمال بتعيين مراقب حسابات من خلال الجمعية العامة مقابل أتعاب معينة تطبيقا لأحكام القانون"².

وعرف التدقيق الخارجي على أنه "الأداة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية ومن ناحية أخرى فإن المراجعة الخارجية بمعناها المتطور والحديث والشامل ما هي إلا نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المنشأة موضوع المراجعة"³.

وعرفت منظمة العمل الفرنسي التدقيق على أنه "مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف معني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم مغل ومستقل، استناد على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم"⁴.

كما عرف التدقيق الخارجي على أنه "عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعي للأدلة الخاصة بمازعا العميل، بشأن نتائج الأحداث والتصرفات الاقتصادية لتحديد مدى تمشي هذه المزاعم مع المعايير المحددة وتوصيل النتائج لمستخدمي القوائم المالية، أصحاب المصلحة في المشروع"⁵.

¹ محمد التهامي طواهر، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجازائر، 1113، ص 1.

² أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة لأغراض مختلفة، بدون دار نشر، مصر، 2002، ص 05.

³ محمد السيد السرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 20.

⁴ مسعود صديقي، أحمد نقار، المراجعة الداخلية، ط1، مطبعة مزوار، الجزائر، 2000.

⁵ عبد الوهاب نصر وآخرون، أساسيات المراجعة الخارجية وفقا لمعايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، دار العلوم الأكاديمية للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 9.

وعرف التدقيق الخارجي على أنه فحص منظم ومنهجي لمؤسسة ما، يقوم به شخص مستقل ومختص، والذي يقوم بالمصادقة على العمليات المهمة التي قام بمراجعتها، كما يتحقق من تطبيق المعايير والقواعد الأساسية في المؤسسة، ويتحقق من إجراءات نظام المراقبة الداخلية، بهدف أن يصل إلى إعداد تقرير نهائي يتضمن رأيه المحايد عن وضعية المؤسسة التي قام بتدقيقها¹.

بعد سرد هذه التعريف يمكن صياغة تعريف بسيط وشامل للتدقيق الخارجي، التدقيق الخارجي: هو فحص انتقائي مخطط، يقوم به شخص محترف ومستقل للتأكد من صحة ومصادقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وكذا النظام المحاسبي، يدلي من خلاله المدقق برأي فني محايد وموضوعي مدعم بأدلة وقرائن إثبات في التقرير.

وبالتالي يمكن استنتاج ما يلي :

- عملية التدقيق منظمة وبالتالي فهي قائمة على مخطط مسبق؛
- يشترط في عملية التدقيق جمع أدلة وقرائن إثبات يبين المدقق رأيه من خلالها حول عدالة ونزاهة القوائم المالية من عدمها؛
- أن يلتزم المدقق الحياد في جمعه للأدلة أي أن تتم بصفة موضوعية بعيدة عن كل تحيز؛
- إيصال المدقق لتقرير يتضمن رأيه حول مصادقية القوائم المالية لصالح الأطراف الطالبة له من التعريف السابقة نلاحظ مصطلحات ومفاهيم أكثر تداولاً .

- **الفحص:** يقصد به فحص البيانات والسجلات للتأكد من صحة وسلامة العمليات المحاسبية أي التأكد من القياس المحاسبي الذي تم لمختلف العمليات المحاسبية بحيث يكون هذا القياس بصورة كمية ونقدية للأحداث المالية².
- **التحقيق:** يقصد به الحكم على مدى صلاحية نتائج الأنظمة الفرعية لنظام الإداري كأداة للتعبير السليم لواقع المؤسسة في فترة زمنية معينة .

¹ Pascal Dumontier et autre, La qualité de l'audit externe et les mécanismes de gouvernance des entreprises : une étude empirique menée dans le contexte tunisien, association francophone de comptabilité, Tunis, 2006, p4
https://halshs.archives-ouvertes.fr

² عبد الفتاح صبح، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000، ص 200.

• **التقرير:** يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية سواء، كانت داخل المؤسسة أو خارجها، ونستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من التدقيق وثمرته.

المطلب الثالث: أهداف التدقيق الخارجي وأهميته

يرجى من تطبيق التدقيق الخارجي بلوغ وتحقيق العديد من الأهداف، يمكن الوقوف على بعضها، وهذا ما يزيد من أهميته في مختلف المجالات، وعند فئة كبيرة من المجتمع.

الفرع الأول: أهداف التدقيق الخارجي

قد صاحب تطور الأهداف تطور التدقيق في حد ذاته وذلك على مستوى التحقق والفحص إضافة إلى درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، حيث ارتقى الهدف من التدقيق من اكتشاف الغش والاختلاس إلى مراقبة الخطط تقييم نتائج الأعمال تحديد عدالة المركز المالي، واكتسبت الرقابة الداخلية أهمية بالغة لانطلاق عملية التدقيق³. عموماً فإن هدف مدقق الحسابات هو إعطاء رأي فني محايد عن كون التقارير المالية تعبر بصدق عن المركز المالي لمؤسسة محل التدقيق. ويظهر ذلك جلياً في الجدول التالي:

جدول 1: مراحل تطور أهداف التدقيق الخارجي

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقيق أو الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل 7981	اكتشاف الغش والاختلاس	تفصيلي	غير مهمة
7818-7981	اكتشاف الغش والأخطاء والاختلاس	تحديد الاختبارات تفصيل مبدئي	غير مهمة
7833-7818	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	اختبرائي	درجة اهتمام بسيطة
7801-7833	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	اختبرائي	بداية الاهتمام
7891-7801	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	اختبرائي	اهتمام قوي وجوهري
7891 حتى الآن	مراقبة التخطيط، تقييم نتائج الأعمال تحقيق الرفاهية الاجتماعية وغيرها	اختبرائي	اهتمام جوهري للبدء بعملية التدقيق

المصدر: غسان فلاح المطارفة، تدقيق الحسابات المعاصرة (الناحية النظرية)، دار المسيرة للنشر، الأردن، 1119، ص79.

انطلاقاً من التطور التاريخي التدقيق يظهر لنا جلياً تطور أهداف هذه الأخيرة من حقبة زمنية إلى أخرى نتيجة للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة لذلك سنسرد الأهداف من التدقيق الخارجي في النقاط التالية:

- ◀ الوجود والتحقق، وذلك بالتأكد من أن جميع الأصول والخصوم والعناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية موجودة فعلا؛
- ◀ الشمولية وهي تعني أن كل العمليات قد تم تسجيلها من قبل المؤسسة وقت حدوثها دون استثناءات، وحتى يتأكد المدقق من ذلك عليه الاطلاع على كل الدفاتر والسجلات، (وهي من الخصائص الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية)؛
- ◀ الملكية والمديونية ويتم ذلك بالتأكد من ملكية المؤسسة لكل الأصول الواردة في الميزانية وأن الديون مستحقة فعلا لأطراف أخرى؛
- ◀ التقييم أي التأكد من كون أن كل العمليات المحاسبية تم تقييمها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل الاهتلاك؛
- ◀ العرض والإفصاح، حيث تسعى الأطراف الطالبة للمعلومة المحاسبية إلى الحصول على معلومة معبرة وذات مصداقية تعطي صورة وافية لوضعية المؤسسة؛
- ◀ إبداء رأي فني وهو الهدف الأساسي لمدقق الحسابات أي إعطاء رأي فني محايد مدعم بأدلة وقرائن إثبات حول عدالة تمثيل القوائم المالية المحددة للمركز المالي ونتيجة الأعمال.

الفرع الثاني: أهمية التدقيق الخارجي

إن أهمية التدقيق الخارجي تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت طرفا داخليا أو خارجيا، إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية، فرغم تعارض مصالح مستخدمي القوائم المالية وعدم قدرتهم على التحقق من مصداقية المعلومات بأنفسهم، فإن ذلك يزيد من أهمية التدقيق الخارجي نتيجة العوائد الناتجة منه والتي يستفيد منها مختلف مستعمليه، فالأهمية الأساسية للتدقيق الخارجي تتمثل في القيمة المضافة من المعلومات التي تعمل على تعزيز الثقة وزيادة مصداقية وجودة تقارير التدقيق التي تكون بمثابة دليل يعتمد عليه في اتخاذ قرارات بناءة ومدرسة ذات نتائج مستقبلية باهرة، ومن بين المستفيدين من التدقيق الخارجي نجد:

7- إدارة المؤسسة: مصادقة المدقق الخارجي على قوائمها يمنحها درجة كبيرة من الثقة ويزيد من نسبة الاعتماد عليها، فكلما كان المدقق الخارجي يتميز بالحيادية والموضوعية وكلما كان مؤهلاً وذو خبرة معتبرة، كلما ازداد الحمل عليه في المكانة التي يوضع فيها ويصبح رأيه القاعدة الأساسية في بناء العديد من الأسس الإدارية كتطوير المعلومات المحاسبية والإدارية والتخطيط الاستثماري والضريبي والمالي، فكلما ازدادت ثقة إدارة المؤسسة المعنية بالتدقيق بالمدقق الخارجي كلما اعتمدت النصائح المقدمة من طرفه، مع أن يحرص المدقق على استقلاله وحياده وعدم انحيازه لأي طرف على حساب الأطراف الأخرى¹.

1- المساهمون: يعتبر التدقيق كضمانة للمساهمين لمنع حدوث اختلاس وتلاعبات، كما أن تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد.

3- الدائنون: يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق حيث يقومون بتحليل القوائم المالية بعد فحصها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام، لأنهم يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على معرفة ما إذا كانت قروضهم بالإضافة إلى الفوائد، سيتم تسديدها في مواعيد استحقاقها².

العاملون: يفيد التدقيق الخارجي العاملين أو المستخدمين من عدة جوانب فهو يقدم لهم المعلومة المتعلقة باستقارار وربحية المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى فمجرد علمهم بأن عملهم سوف يخضع إلى تدقيق ومراقبة من طرف خارج عن المؤسسة، فإن ذلك يدفعهم إلى الحرص وتقديم العناية التامة لما يقومون به من عمل، وسيكون التدقيق الخارجي سببا في تقليل من الأخطاء أو منعها من الحدوث أصلا. ومن جهة أخرى إذا اكتشف المدقق الخارجي وجود أخطاء جوهرية ونبه الإدارة بذلك ولم تقم بتصحيح تلك الأخطاء الجوهرية، فإنه يلزم على المدقق الخارجي أن يبين ذلك في تقريره ويوضح في رأيه أن المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة لا يمكن أن يعتمد عليها³.

8- المجتمع: يتمثل المجتمع في باقي المستفيدين الذين لم يتم ذكرهم، فأي شخص طبيعي أو معنوي يتأثر بقرارات المؤسسة محل التدقيق فإنه يدخل ضمن المستفيدين، وكلما ازداد حجم المؤسسة وتعاضم حجم أرس مالها كلما ازداد حجم المجتمع المستفيد من القوائم المالية للمؤسسة وتقرير المدقق الخارجي لها خصوصا إذا كانت

1 أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة لأغراض مختلفة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

2 أحمد طرطار وعبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة، ط1، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 099.

3 أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة لأغراض مختلفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 23، 22.

المؤسسة متعددة الجنسيات، فإن المسؤولية تزيد ثقلاً على المدقق الخارجي الذي ينظر إليه على أنه الفرد المتكامل الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرار.

المطلب الرابع: أنواع التدقيق الخارجي

يوجد أنواع عديدة من التدقيق كل منها ينظر للموضوع من ازاوية مختلفة، نعرض منها ما يلي:

التدقيق القانوني: هو تدقيق إجباري تلتزم به كل مؤسسة تجارية بتعيين محافظ حسابات يقوم بأعمال المراقبة السنوية، فهذا النوع يفرض بقوة القانون.

التدقيق التعاقدية: هو تدقيق يتم بطلب من أحد الأطراف المتعاملة مع المؤسسة بهدف التحقق من قوائم معينة، يمارس هذا النوع من التدقيق مدقق مهني محترف في إطار تعاقدية.

الخبرة القضائية: هي عبارة عن تدقيق خاص يقوم بها مدقق خارجي محترف بناء على طلب من المحكمة والجدول التالي يوضح الفروق بين هاته الأنواع الثلاثة:

جدول 2: أنواع التدقيق الخارجي

المميزات	تدقيق قانوني	تدقيق تعاقدية	خبرة قضائية
طبيعة المهمة	مؤسسة ذات طابع عمومي	تعاقدية	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
التعيين	من طرف المساهمين	من طرف المديرية العامة أو مجلس الإدارة	من طرف المحكمة
الهدف	المصادقة على مشروعية وصدق الحسابات، وتدقيق معلومات مجلس الإدارة	المصادقات على شرعية وصدق الحسابات	إعلام العدالة وارشادها حول أوضاع مالية ومحاسبية، تقديم مؤشرات بالأرقام
التدخل	مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهمة محددة حسب الاتفاقية	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
الاستقلالية	تامة اتجاه مجلس الإدارة والمساهمين	تامة من حيث المبدأ	تامة اتجاه الأطراف
مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب احت ارمه تماما	يحترم مبدئيا، يمكنه تقديم إرشادات التسيير	ينبغي احت ارمه

إرسال تقرير إلى	مجلس الإدارة، الجمعية العامة (عادية وغير عادية)	المديرية العامة، مجلس الإدارة	القاضي المكلف بالقضية
شروط ممارسة المهنة	التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة، محافضي الحسابات	التسجيل مبدئيا في الجمعية الوطنية	التسجيل مي قائمة المحاسبة لدى المجلس القضائي
إخبار وكيل الجمهورية بالأعمال غير المشروعة	نعم	لا	غير مهم
الالتزام	بحسب الوسائل	بحسب الوسائل أو النتائج، حسب نوعية المهمة	بحسب النتائج مبدئيا
المسؤولية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية
التسريح	مهمة تأسيسية، عادة من القضاء طرف بعد طلب المؤسسة	محددة في العقد	من طرف القاضي المشرف على الخبر ارت
الأتعاب	حسب قانون رسمي	محددة في العقد	اقت ارح من الخبر، يحدد من طرف القاضي
طريقة العمل المتبعة	تقييم الإجراءات والمراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات، مراقبة قانونية	تقييم الإجراءات والمراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات	طريقة تتماشى مع حاجة الخبرة القضائية المطلوبة

المصدر: محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 1119، ص 19.

1 - من ازوية الإلزام القانوني: يتمثل في: ¹

- **التدقيق الإلزامي:** هو الذي يحث القانون القيام بها، حيث نص القانون من خلال نصوصه على إلزامية تعيين مدقق المنوطة له خلال القانون المعمول به.
- **التدقيق الاختياري:** هو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني، وبطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة.

¹ طواهر محمد التهامي، مسعود صديقي: المرجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجوانر، 2006، ص، 21.

2 -من ازوية مجال أو نطاق التدقيق: يتمثل في: ¹

- **التدقيق الكامل:** في هذا النوع من التدقيق يخول للمدقق إطار غير محدد للعمل، ولا تضع الإدارة أو الجهة التي تعين المدقق أية قيود على نطاق الفحص والعمل الذي يقوم به. بحيث أن مسؤولية هذا الأخير تغطي جميع ذلك النطاق الذي لم تخضع للفحص.

التدقيق الجزئي: يعتبر التدقيق الجزئي من بين الأنواع الأكثر تطبيقاً في المراجعة الخارجية، وهو التدقيق الذي يتضمن بعض القيود على نطاق التدقيق، بحيث عمل المدقق على بعض العمليات دون غيرها، وتحدد الجهة التي تعين المدقق تلك العمليات دون غيرها. ولا يكون المراجع مسؤولاً في هذا النوع من المراجعة عن أي ضرر.

3 -من زاوية توقيت التدقيق: يتمثل في: ²

- **التدقيق المستمر:** يقوم المراجع بفحص وإجراء الإختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية علمدار السنة المالية للمؤسسة إذ عادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة ووفقاً لبرنامج زمني مضبوط مسبقاً، مع ضرورة إجراء مراجعة أخرى بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية.

- **التدقيق النهائي:** يستعمل هذا النوع عادة في نهاية السنة المالية إذ يعين المراجع في ظل هذا النوع بعد الإنتهاء من التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، والواقع يكون في المؤسسات الصغيرة التي يكون عدد عملياتها قليل ويستطيع المدقق التحكم في الوضعية في ظل محدودية مدة التدقيق.

1 نفس المرجع السابق، ص، ص، 22، 23. ١

2 أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، الط 2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص، 42، 43.

4 - من ازوية مدى الفحص أو حجم الإختبارت: يتمثل في:¹

- **التدقيق الشامل (التفصيلي):** يقوم المدقق في ظلها بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات والبيانات المحاسبية وقد يكون شامل بالنسبة لجميع عمليات المؤسسة، على حسب ما يقتضيه العقد المبرم ما بين المدقق وأصحاب المؤسسة الذي يوضح طبيعة وشكل التدقيق.
- **التدقيق الإختياري:** يستند هذا النوع على الإختيار لجزء من المفردات من الكل مع تعميم نتائج هذا الفحص للمفردات المختارة (عينة) على كل أو مجموعة المفردات (مجتمع). فالتدقيق الإختياري يعتبر الأساس السائد في وقتنا الحاضر.

الفرع الثاني: فروض ومبادئ التدقيق الخارجي أولاً: فروض التدقيق الخارجي

- ليس هناك تعارض محتمل في مصالح بين المدقق ومدى المعلومات المالية. لأنه لا يوجد بالضرورة تعارض بين المدقق ومدى المعلومات المالية فإن المدقق يمكنه الحفاظ على نزعة الشك المهنية لديه²؛
- إمكانية التحقق من معلومات القوائم المالية: من خصائص المعلومات المحاسبية قابلية التحقق، وإذا لم تكن كذلك تفقد صفاتها هذه. وتنصب ال مدقق على القوائم المالية، ولهذا يفترض أنها قابلة للتحقق منها ؛
- يلتزم المدققون بمعايير التدقيق المتعارف عليها والتي تحددها مهنتهم بالإضافة إلى ما تقرضه التشريعات والقواعد المهنية.
- توجد علاقة بين جودة نظام المراقبة الداخلية وإمكانية الإعتماد على هذا النظام ويعتبر هذا في مجال تحديد حجم عمل المدقق وتقييمه المبدئي للمعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي في المنشأة³؛

1أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص، ص 44، 45.

2وليم توماس، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريح للنشر، 1997، ص، 51.

3كمال خليفة أبوزيد، المراجعة الخارجية للقوائم المالية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص، 26.

- يتصرف المدقق كمدقق فقط وتعني المقومات الذاتية التي تتعلق بشخص المدقق وتكوينه العلمي.
- مالم يكن هناك عكس فإن ما حدث في الماضي سيحدث في المستقبل وهذا الفرض يتعلق بكمية ونوع الأدلة التي يمكن جمعها.
- العرض العادل والصادق يعني ضمناً استخدام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها أو أية معايير أخرى متعارف عليها أو مقررّة مثل قوانين الضرائب وقوانين الشركات والزكاة وغيرها¹.

ثانياً: مبادئ التدقيق الخارجي

1-المبادئ المرتبطة بركن التحقيق (الفحص): تتمثل في:²

- مبدأ تكامل الإدراك الرقابي: ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المنشأة وأثارها الفعلية والمحتملة على كيان المنشأة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على إحتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.
- مبدأ الشمول في مدى الفحص الإختياري: ويعني هذا المبدأ أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المنشأة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المنشأة، مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.
- مبدأ الموضوعية في الفحص: ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة الاقلال إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص وذلك بالإستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصاً تجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبياً، وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.

1 ازهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2009، ص17، 16.

2 أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث أدلة ونتائج التدقيق، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2009، ص52، 53.

- **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:** يشير إلى وجوب فحص الكفاية الإنسانية في المنشأة. بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لمالها من أهمية في تكوين ال أري الصحيح لدى المدقق عن أحداث المنشأة، وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي للمنشأة وهذا المناخ تعبير عند ما تحتويه المنشأة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والإتصال والمشاركة.

2-المبادئ المرتبطة بركن التقرير: تتمثل في:¹

- **مبدأ كفاية الإتصال:** يشير إلى مراعاة أن يكون التقرير أو تقارير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الإقتصادية للمنشأة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.
- **مبدأ الإصفاة:** يشير إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمنشأة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف إن وجدت في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.
- **مبدأ الإنصاف:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمنشأة سواء داخلية أو خارجية.
- **مبدأ السببية:** يشمل التقرير تفسيراً واضحاً لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية. كما أنها تكون قادرة على تفسير الإجراءات والطرق المحاسبية المتبعة فعلاً في التطبيق العلمي، كما يجب أن تصاغ في شكل قضايا تفسيرية وهذه القضايا قد تكون قضايا غائية أو سببية.

¹ أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص4، ص 52.

الفرع الثالث: إجراءات ومعايير التدقيق الخارجي أولاً: إجراءات التدقيق الخارجي

يختلف الكثير في تحديد الإجراءات العملية المستعملة في عملية التدقيق لكن لعل أبرزها ما يلي:¹

1. **الجرد الفعلي:** هو الحصر الكمي للعنصر على الطبيعة ويعتبر من أقوى أدلة الإثبات باعتباره دليلاً مادياً ملموساً فالدقيق عند قيامه بتدقيق بعض عناصر الأصول تدقيقاً مستندياً قد يشك في صحة هذه المستندات أو فيما تحتويه كمياً من بيانات لذا فإنه يلجأ إلى عملية الجرد الفعلي التي تعتبر قرينة قاطعة على صحة ماورد في المستندات أو الدفاتر.

2. **التدقيق المحاسبي:** تطبق على البيانات الرقمية، كتدقيق دفاتر اليومية والتأكد من صحة المجاميع والترحيل وإستخراج أرصدة الحسابات المختلفة، والتأكد من توازن ميزان المراجعة.

3. **التدقيق المستندي:** يعتبر أساس القيد في الدفاتر فهي المرحلة الأولى من مراحل الدورة المحاسبية.

4. **المصادقة:** الاقرارات أو المصادقات هي وثائق مكتوبة بهدف إقرار حقيقة ما أو تأكيدها يحصل عليها المدقق من داخل أو خارج المؤسسة لدعم الفحص الذي قام به.

5. **الاستفسارات:** هو ما يقوم به المدقق بتوجيه من أسئلة أو إيضاحات أو طلب لمعلومات أو بيانات من الجهات المختلفة خصوصاً إدارة المشروع، لتأكيد صحة بعض الأدلة أو القرائن التي قام بجمعها أثناء عملية التدقيق.

6. **المقارنات:** هي عبارة عن إجراء مقابلة بين شيئين أو أكثر بقصد تحقيق هدف معين، حيث أن المقارنات وسيلة من وسائل الحصول على أدلة وقرائن الإثبات.

ثانياً: معايير التدقيق الخارجي

لقد أصدر مجمع المحاسبين الأمريكيين (AICPA) بواسطة مجلس معايير التدقيق (ASB) قائمة بمعايير التدقيق، حيث تم تبويبها في ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

Personal Standards

المجموعة الأولى: المعايير الشخصية

¹ خولة تليب مرجع سابق ص 21.

المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني Standards of Field Work

المجموعة الثالثة: معايير التقرير Standards of Reporting

1-المعايير العامة الشخصية: تتمثل فيما يلي: ¹

يقصد بها أن الخدمات المهنية ينبغي أن تقدم أعلى درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مؤهلين وتوصف على أنها عامة لأنها تمثل مطالب أساسية تحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقارير بشكل ملائم وتعتبر شخصية لأنها تحدد الصفات الشخصية التي ينبغي أن يتحلى بها الشخص الممارس لهذه المهنة. كما يندرج تحتها المعايير التالية:

أ. يجب أن يقوم بالفحص وباقي الخطوات الإجرائية الأخرى شخص أو أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي في مجال خدمات التدقيق.

ب. يجب على المدقق أن يكون مستقلاً في شخصيته وتفكيره في كل ما يتعلق بإجراءات العمل.

ت. يجب على المدقق أن يبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص وباقي الخطوات الأخرى.

2- معايير العمل الميداني: تتمثل في الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية تنحصر هذه المعايير التي تحكم العمل الميداني في ثلاث معايير تتمثل فيمايلي²:

أ. يجب تخطيط مهمة التدقيق بشكل مناسب وكاف، فضلاً عن توافر إشراف دقيق على أعمال المساعدين.

ب. يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الموجودة بدقة، وذلك لتقرير مدى الاعتماد عليها، ومن ثم تحديد المدى المناسب للاختبارات اللازمة.

¹حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية، ج1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص 64.

²وليم توماس مرجع سابق، ص 57.

ت. ضرورة الحصول على قدر كاف من أدلة الإثبات من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات... وغير ذلك، وذلك كله لتوفير أساس قياس معقول لإبداء الرأي فيما سيتعلق بالقوائم المالية موضع الفحص والتدقيق.

3 - معايير التقرير (تقرير المدقق): ترتبط بكيفية إعداد التقرير النهائي للمدقق، حيث تشمل هذه المجموعة أربعة معايير هي¹:

يجب أن يحدد التقرير ما إذا كانت البيانات المالية تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

يجب أن يذكر بالتقرير حالات عدم الثبات في تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها بين الفترة الحالية والفترة السابقة عليها.

مالم يذكر عكس ذلك في تقرير التدقيق يعد الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية كافياً.

يجب أن يحتوي التقرير على تعبير المدقق عن رأيه في القوائم المالية ككل أو على أريه عن بعض العناصر التي أثرت على عدم إبداء الرأي. وعندما لا يمكن التعبير عن الرأي في القوائم المالية المرفقة بالتقرير يجب أن يحدد في التقرير على نحو قاطع إشارة إلى طبيعة عمل المدقق وإلى درجة مسؤليته وبناءاً على ذلك المعيار يمكن تقسيم أري المدقق إلى:

• أري بدون تحفظ (مع وجود ملاحظات)؛

• أري بتحفظ؛

• أري بالإمتناع؛

• أري معاكس/ مخالف.

الفرع الرابع: أساسيات التدقيق الخارجي أولاً: مهام ومسؤوليات المدقق الخارجي

قبل التطرق إلى مهام ومسؤوليات المدقق الخارجي نعرف أولاً المدقق الخارجي

1 أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 56، 57.

يعرف المدقق الخارجي في القانون الجزائري رقم (01 / 10) في مادته (22) بأنه كلف شخص يمارس بصفة عادية وباسمه الخاص وتحت مسؤولياته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها وطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.¹

كما يعرف حسب المادة 715 مكرر 04 من القانون الجزائري التجاري بأنه " الشخص الذي يحقق في الدفاتر والاوراق المالية للمؤسسة وفي مراقبة انتظام الحسابات المؤسسة وصحتها، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير المجلس الإدارة، وفي الوثائق المرسلة إلى الأطراف الخارجية حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها ويصادق على إنتظام الجرد والموازنة وصحتها.²

1. مسؤوليات المدقق الخارجي: حيث تشمل:³

- أ- **المسؤولية المدنية:** هي المسؤولية التي تنشأ على المدقق الخارجي اتجاه الأطراف الذين يخدمهم نتيجة إهماله أو تقصيره في أداء واجباته، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بهم، وتنشأ هذه المسؤولية على المدقق بموجب القانون بصفته وكيلًا عن هذه الأطراف لعدم بذله العناية المهنية المعقولة.
- ب- **المسؤولية الجزائية:** تتمثل في ارتكاب المدقق الخارجي لجريمة يتعدى ضررها الشخص المعنوي أو الطبيعي ليصل ضررها إلى المجتمع هذا النوع من الجرائم ثم يحددها القانون فيكل بلد يمارس فيه المدقق مهمته.
- ج- **المسؤولية التأديبية:** هي المسألة أمام الجهات المهنية التي تنظم المهنة وذلك في حال الإخلال بواجباتهم بقواعد السلوم المهني بناء على توصية محكمة أو لجنة التأديب وتتراوح العقوبة المفروضة من هيئات الضبطيين الإنذار والتوبيخ ثم سحب الترخيص وعدم مزاولة المهنة والفصل من العضوية.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 42، الصادرة بتاريخ: 11 جويلية 2010 قانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان المتعلق بمهن الخبير المحاسب محافظ الحسابات ومحاسب معتمد ص7.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التجاري، مطبوعات بيرتي، الجزائر 2012، ص254.

3- بلعمري نور الهدى، دور المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية بديوان الترقية والتسيير العقاري، مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم التسيير جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2016/ 2017 ص21

2_ مهام المدقق الخارجي: تتمثل في:

- (1) يشهد بأن الحسابات السنوية منظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة، وكذلك الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.
 - (2) يحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيريون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.
 - (3) يبدي أريه في تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلة المصادقة عليها من مجلس الادارة ومجلس المدربين والمسيرين.
 - (4) يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة التي يرقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها.
 - (5) يعلم المسيرين والجمعية العامة، أو الهيئة التداولية المؤهلة بنقص قد يكتشفه أو أطلع عليه ومن طبيعته أن عرقل استمرار استغلال المؤسسة.
 - (6) عندما تعد الهيئة أو الشركة الحسابات مدمجة أو حسابات مدعمة يصادق أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدمجة والمدعمة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير المدقق الخارجي لدى الفروع والكيانات التابعة لنفس مركز القرار.¹
 - (7) يترتب عن مهمة المدقق الخارجي إعداد:
- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون نحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة أو عن اقتضاء رفض المصادقة المبرر؛²
 - تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة، عند الاقتضاء؛
 - تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة؛
 - تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛

¹ بلعمري نور الهدى ، مرجع سبق ذكره ص 21.
² جريدة 'الرسمية الجزائرية العدد 42، مرجع سابق ص 07

- تقرير خاص حول تفاصيل على خمسة تفويضات؛
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية؛
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛
- تقرير خاص حول حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة للرقابة الداخلية

يعرض هذا المبحث مقدمة عن الرقابة الداخلية والمفهوم ومكونات وطبيعة الرقابة الداخلية وأنواع الرقابة الداخلية وأهم العناصر.

يُعتبر الجزء المخصص للمراقبة الداخلية أساسياً في أي منظمة تسعى لتحقيق النجاح والاستمرارية. فهو يشكل النظام الذي يُنظّم ويُراقب عملياتها الداخلية لضمان تحقيق أهدافها بطريقة فعّالة ومُستدامة. تتضمن أهمية المراقبة الداخلية حماية الموارد والأصول، وتحسين الفعالية والكفاءة، وضمان التزام القوانين واللوائح، وتحسين عملية اتخاذ القرارات.

تشمل المفاهيم الأساسية في هذا السياق الرقابة الداخلية والتي تشير إلى الهياكل والسياسات التي توجه وتراقب الأنشطة الداخلية. كما تشمل التدقيق الداخلي الذي يقوم بالتقييم المستقل للعمليات للتأكد من فعاليتها وكفاءتها. ولا يقل أهمية إدارة المخاطر التي تشمل تحديد وتقييم المخاطر وتطبيق الإجراءات اللازمة للتعامل معها، فضلاً عن الامتثال والتقيّد بالقوانين واللوائح.

من خلال هذه المفاهيم، يمكن للمؤسسات بناء بيئة عمل مستقرة وموثوقة، تعزز الثقة والنجاح المستمر في تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية

تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية ومن أهمها:

التعريف الأول: هي كل الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المؤسسة الحماية أصولها وموجوداتها وللتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والإحصائية ورفع الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة وتحقيق الفعالية".¹

التعريف الثاني: الرقابة الداخلية تشمل تخطيط التنظيم الإداري بالمشروع وكل ما يرتبط به من وسائل وإجراءات تستخدم داخل المشروع للمحافظة على أصوله واختبار دقة البيانات المحاسبية به ودرجة الاعتماد عليها وتنمية الكفاية في أعماله، وتشجيع تنفيذ السياسات الإدارية المرسومة.²

¹ خلف عبد الله الوردات : التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق، عمان، ط 1 ، 2006، ص123.

² حامد طلبة محمد أبو هيبه، أصول المراجعة، مؤسسة زمزم، الأردن، ط1، 2011، ص 26.

التعريف الثالث: هي خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة المؤسسة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول المؤسسة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة.¹

التعريف الرابع: نظام الرقابة الداخلية يحتوي على الخطة التنظيمية، ومجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية، بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم والفعال للأعمال، هذه الأهداف تشتمل على احترام السياسة الإدارية، حماية الأصول، وقاية أو اكتشاف الغش والأخطاء، تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية وكذلك الوقت المستغرق في إعداد المعلومات المحاسبية ذات المصادقية.² بصفة عامة يمكن أن نقول أن الرقابة الداخلية هي خطة تنظيمية وإجراءات ووسائل مبنية لأجل حماية الأصول والتأكد من صحة البيانات المحاسبية وزيادة الكفاءة الإنتاجية والالتزام بالسياسات المحاسبية.³

هناك العديد من التطورات التي حدثت في مفهوم الرقابة الداخلية نتيجة العديد من الأسباب لعل من أهمها التطور الكبير في حجم المشروعات الاقتصادية وانفصال الملكية عن الإدارة وزيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية لضمان تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.⁴

وبدأ الاهتمام في أول الأمر بوضع القواعد التي تضمن سلامة تنفيذ العمليات وفيما الاختصاصات داخل المشروع ، تقسيم العمل بين الموظفين بحيث ينفذ كل منهم جزءاً من العملية الأمر الذي يحقق الرقابة التلقائية وهو ما يعرف بنظام الضبط الداخلي . وجود نظام محاسبي سليم يتضمن القواعد الكفيلة بمراقبة الأعمال بعد تسجيلها في الدفاتر لتحقيق الرقابة المحاسبية بالمشروع ومن أهم هذه القواعد:

1. إتباع طريقة القيد المزدوج للعمليات؛
2. استخدام الحسابات الإجمالية (المراقبة مثل إجمالي الزبائن وإجمالي الموردين)؛
3. استخدام موازين المراجعة المساعدة وموازن الحسابات الإجمالية؛
4. استخدام طريقة الجرد المستمر؛
5. إتباع نظام المراقبة الداخلية في المشروع؛

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص54.
² محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة كتنسيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص ص85-86.
³ غسان فلاح المطارنة، تنسيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة، عمان، ط1، ص 207.
⁴ عبد الفتاح الصحن وآخرين، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية، دار جامعية الإسكندرية، مصر، ص 15.

6. اعتماد العمليات بواسطة أشخاص مسئولين؛

7. فصل الاختصاصات المتعلقة بموظفي دائرة المحاسبة عن اختصاصات دائرة الإنتاج أو دائرة التخزين.

إلا أن قواعد المراقبة الداخلية المذكورة تهدف بالدرجة الأولى تحقيق التالي:

1. حماية موجودات المشروع من الاختلاس والتلاعب؛

2. ضبط البيانات المحاسبة بحيث يمكن الاعتماد عليها في تصوير الحسابات الختامية.

إلا أن مفهوم الرقابة الداخلية تطور بشكل واسع مع التطور الاقتصادي واعتماد أسلوب التخطيط أساساً لرسم السياسات واتخاذ القرارات. لذلك أصبحت هذه الرقابة تهتم بشؤون رفع الكفاءة الانتاجية وتشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الموضوعة من قبل السلطات العليا في المشروع.

وبهذه المهام الجديدة أصبحت الرقابة الداخلية تتعلق بطريقة غير مباشر بالسجلات المحاسبية والمالية وتدعى الرقابة الإدارية وتعتمد لتحقيق أهدافها على الوسائل التالية:

1. الرقابة عن طريق دراسة الوقت والحركة ورقابة الجودة؛

2. الرقابة عن طريق الميزانيات التقديرية؛

3. استخدام التكاليف النموذجية؛

4. تحديد الانحرافات بين الميزانيات المقدرة والتنفيذ الفعلي؛

5. التقارير الدورية التي تعالج هذه الانحرافات وتؤمن الدفق المستمر للبيانات والمعلومات إلى الإدارة العليا وغالباً ما يرافق هذه التقارير استخدام الكشوف الإحصائية واستخدام الخرائط والرسوم البيانية.

ولا شك أن الرقابة الإدارية المذكورة ظهرت نتيجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وحاجتها إلى بيانات دقيقة وسريعة لاستخدامها في أغراض التخطيط العام على مستوى الدولة والإغراض الضرائب والإشراف على نشاطات المشاريع ذات الطابع الاقتصادي¹ والعوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية.

¹ د/ حمدي السقاء، أصول المراجعة، الجزء الأول، مطبعة ابن حيان سوريا 1979م، ص 106.

(1) كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها جعل من الصعوبة بمكان الاعتماد على الاتصال الشخصي في إدارة المشروعات فادى إلى الاعتماد على وسائل هي في صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوفات التحليلية والموازنات وتقسيم العمل وغيرها.

(2) اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسئوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمشروع حيث يفوض مجلس الإدارة الأعمال للإدارات المختلفة ومن أجل اخلا مسؤوليته امام المساهمين يقوم مجلس الإدارة بتحقيق الرقابة الداخلية التي تؤدي إلى اطمئنان مجلس الإدارة على سلامة العمل بالشركة ومن هنا جاء الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية ووضع الوسائل والإجراءات التي تكفل المجلس الإدارة تحقيق أهدافه الرقابية.

(3) حاجة الإدارة إلى بيانات دورية عن الأوجه المختلفة للنشاط من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات ورسم السياسات ومن هنا لابد من وجود نظم رقابية سليمة ومتينة تطمئن الإدارة على صحة تلك التقارير التي تقدم لها وتعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

(4) حاجة المشروع إلى حماية وصيانة أمواله. فعلى الإدارة توفير نظام رقابة داخلية سليم علي نفسها من المسؤولية المترتبة عليها من منع الأخطاء والغش وتقليل احتمال ارتكبها.

(5) جهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة فإذا ما طلبت هذه البيانات التي تستخدمها في التخطيط والرقابة الحكومية عليها تحضيرها بسرعة ودقة وهذا هو الأمر الذي لا يتسنى لها ما لم يكن نظام الرقابة الداخلية المستعمل قويا ومتماسكا.

(6) تطور إجراءات المراجعة، فلقد تحولت عملية المراجعة من كاملة تفصيلية إلى اختيارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية ذلك الأسلوب الذي يعتمد في تقدير حجم وكمية اختباره على درجة متانة

نظام الرقابة الداخلية في المشروع المعني. كل هذه العوامل أدت إلى الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية وتطويرها مفهوماً وأسلوباً وإجراءات.¹

المطلب الثاني: طبيعة الرقابة الداخلية :

إن الرقابة الداخلية ليست هامة لإغراض الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية والمالية للمنظمة فقط، إنما هي جوهرية لإدارة المنشأة. حيث أن كافة الأشخاص سواء المراجعين الخارجيين إلى الإدارة، إلى مجلس الإدارة، إلى المساهمين في الشركات إلى الحكومة لديهم اهتمام بضوابط الرقابة الداخلية ففي كثير من أجزاء العالم أكد المنظمين على أهمية الرقابة الداخلية عن طريق إلزام الإدارة بعمل تقارير سنوية عامة بشأن فعالية ضوابط للرقابة الداخلية.²

تعريف الرقابة الداخلية: تعتبر الرقابة الداخلية مجموعة النظم والإجراءات والطرق التي تتخذها الإدارة لحماية أصول المنشأة والضمان دقة وسلامة البيانات المالية وزيادة درجة الاعتماد عليها ، وزيادة الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بسياسات الإدارة الموضوعية. ولقد عرف نظام الرقابة الداخلية بأنه نظام الفحص الداخلي والتدقيق الداخلي المطبق من قبل المنشأة من أجل تمكين إدارة المنشأة من السيطرة على النشاطات التشغيلية والمالية والتي تكون من مسؤوليتها.

كذلك يمكن إن تعرف الرقابة الداخلية بأنها الخطة التنظيمية والإجراءات والوسائل المتبعة من قبل إدارة المنشأة للمحافظة على أصول المنشأة والتأكد من صحة البيانات المحاسبية وزيادة الكفاءات الانتاجية وزيادة الالتزام بالسياسات المحاسبية.

ومن التعريف السابق نجد أن نظام الرقابة الداخلية يتضمن عدد من الأهداف منها:

1. توفير الحماية اللازمة لأصول المنشآت؛

2. توفير الدقة في البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها؛

3. زيادة الكفاءة الإنتاجية؛

¹د/ خالد أمين عيدا الله ، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، دار الأوائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000 م، ص 166 .
²أمين السيد احمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008، ص 282.

4. التحقق من الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة؛

5. تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات.

بعد هذا التعريف شامل حيث انه يتضمن انظمه الضبط الداخلي والتدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة المالية وغير المالية وذلك لتحقيق الرقابة الوقائية لمنع الأخطاء والغش والتلاعب والسرعة في اكتشافها عند الحدوث كذلك السيطرة على مواطن الإسراف في استخدام الموارد المتاحة وزيادة الكفاءة الإنتاجية¹.

وقد عرف المعيار رقم (400) نظام الرقابة الداخلية بأنه كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة منظمة وكفاءة للعمل. والمتضمنة للالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب)².

أن الرقابة الداخلية تعني العملية المصممة والمنفذة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين التوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف فيما يتعلق بما يلي:

- موثوقية تقديم التقارير المالية؛
- فاعلية وكفاءة العمليات؛
- الامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة.

وينبع ذلك إن الرقابة الداخلية يتم تصميمها وتنفيذها لتناول مخاطر العمل المحددة التي تهدد تحقيق أي من الأهداف السابقة³.

وعلى حسب منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين (OECCA) الفرنسية تعرف نظام الرقابة الداخلية هي مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكيم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق،

¹د/غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع عمان، الأردن 2006، م ص 206.

²طارق عبدا لعال، موسوعة معايير المراجعة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006م الجزء الثاني.

³احمد حلمي جمعة، التطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد وأخلاقيات المهنة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008م، ص 98

بضمان الحماية الإبقاء الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرية وتحسين النجاعة ويبرز ذلك بالتنظيم وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل دوام العناصر السابقة.¹

وطبقا للجنة المنظمات الراعية المعروفة بلجنة تراويدي Committee of sponsoring تم تعريف الرقابة Organization of The Tread way commission (coso) الداخلية على أنها عملية تتأثر وتنتج عن طريق مجلس إدارة المنشأة وإدارتها وإفراد آخرين مصمم لتوفير تأكد معقول Reasonable Assuring بهدف تحقيق عديد من الأهداف في المجالات التالية.

فعالية وكفاءة الأعمال وإمكانية الاعتماد على التقرير المالي والالتزام بالقوانين والتعليمات واجبه التطبيق بالإضافة إلى حماية الأصول ضد حيازتها واستخدامها أو التصرف فيها بشكل غير مصرح ويعكس ذلك التعريف عدة مفاهيم أساسية.

1) الرقابة الداخلية هي عملية Process

فالرقابة الداخلية ليست احد الأحداث أو الظروف وإنما هي مجموعة التصرفات التي تدير بموجبها الإدارة أعمال الشركة.

2) الرقابة الداخلية تتأثر بالأفراد Effected by people

فمجلس الإدارة والإدارة والعاملين الآخرين في أي منشأة يؤثرون في الرقابة الداخلية فأفراد أي منشأة يحققونها عن طريق ما يفعلونه ويقولونه، فالأفراد يضعون أهداف المنشأة كما يضعون أيضا آليات الرقابة محل التنفيذ.

3) الرقابة الداخلية يمكن أن يتوقع أن توفر فقط تأكد معقول Reasonable Assuring

فالرقابة الداخلية لا توفر تأكيد مطلقا حيث يتأثر تفعيلها بالقيود الكامنة في كافة نظم الرقابة الداخلية، تلك القيود تتضمن حقيقة أن الحكم البشري يمكن أن يكون على خطأ وقد يحدث انتهاك للرقابة الداخلية بسبب الفشل البشري على سبيل المثال الخطأ البسيط وقد يتم تجنب ضوابط الرقابة الداخلية عن طريق التواطؤ Collusion عن طريق فردين أو أكثر وأخيرا فإن الإدارة يمكن أن يكون لديها المقدرة على تخطي نظام الرقابة الداخلية.

¹التهامي طواهر + مسعود صدقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري + الممارسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 2005م، ص 85 .

4) الرقابة الداخلية يتم وضعها وتفعيلها لتحقيق الأهداف في أحد أو أكثر من المجموعات المنفصلة التالية:

أ) الأعمال Operation المرتبطة بالاستخدام الفعال والكفاء الموارد المنشأة؛

ب) التقرير المالي Financial Reporting المرتبط بإعداد القوائم المالية المنشورة الممكن الاعتماد عليها؛

ت) الالتزام Compliance المرتبط بالالتزام المنشأة بالقوانين واللوائح وأجبت التطبيق؛

ث) حماية الأصول.¹

المطلب الثالث: أهداف ومكونات الرقابة الداخلية

1. أهداف الرقابة الداخلية:

من الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية مايلي:

◀ **حماية الأصول:** إن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول المؤسسة، من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية الجميع عناصر الاستثمارات للمخزونات والحقوق، هذه الحماية تمكن المؤسسة من البقاء والمحافظة على أصولها من كل الأخطار للمكنة، وكذا دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة ضمن السياسات العامة للمؤسسات.

◀ **التحكم في المؤسسة:** إن التحكم في الأنشطة المتعددة للمؤسسة، وفي عوامل الإنتاج وفي النفقات وتكاليف عوائدها، وفي مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه المؤسسة، ينبغي عليها تحقيق أهدافها هياكلها، طرق وإجراءاتها من أجل الوقوف على معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها، والمساعدة على ضمان نوعية المعلومات بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختيار دقة ودرجة الاعتماد على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها لذا أنشأت رقابة التسيير في المؤسسة.

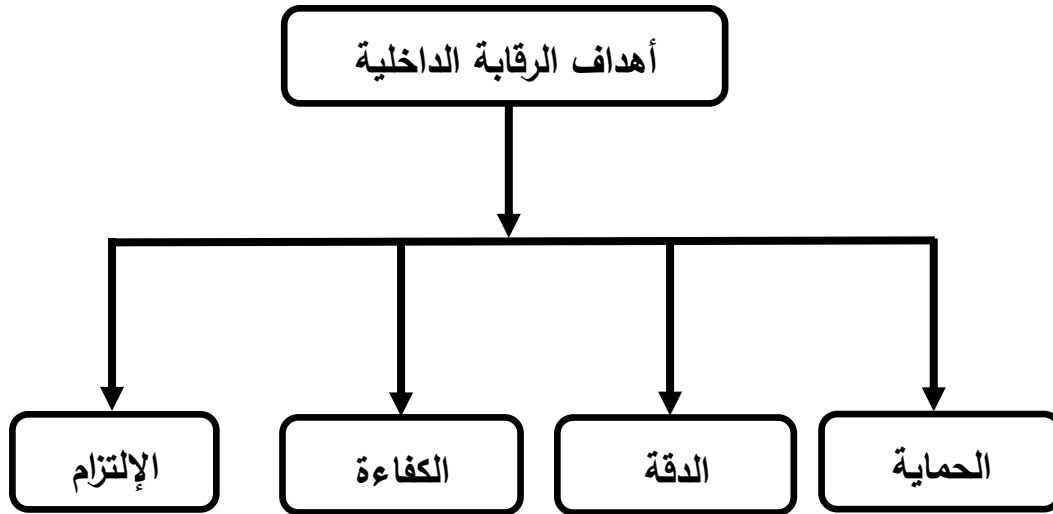
البيانات المحاسبية، تتم عبر نظام المعلومات المحاسبية الذي يتصف بالخصائص التالية:

¹ أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة والمراقبة على الحسابات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م، ص253.

- تسجيل العمليات من المصدر وفي أقرب وقت ممكن؛
- إدخال العمليات التي سجلت إلى البرنامج الآلي، والتأكد من البيانات المتعلقة بها؛
- تبويب البيانات التي حسب صنفها وخصائصها في كل مرحلة من مراحل المدفق؛
- احترام المبادئ المحاسبية المتفق عليها والقواعد الداخلية للمؤسسة من أجل تقديم المعلومات المحاسبية توزيع المعلومات على الأطراف الطالبة لها.¹

◀ **تشجيع العمل بكفاءة:** إن إحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائله داخل المؤسسة يمكن من ضمان الاستعمال الامثل والكفاء الموارد المؤسسة، ومن تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا، غير أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات فقط بل يعطي تحسنا في مردودية المؤسسة.²

الشكل رقم 1: أهداف الرقابة الداخلة



المصدر: عبد الفتاح محمد الصحن: الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص34.

بنظرة بسيطة للشكل نرى أن أهداف الرقابة الداخلية تتمثل بالأساس في الحماية، الدقة، الكفاءة والالتزام إن وجود نظام محكم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث أخطاء، ولكن لا يبعد إمكانية حدوثه، لأن الأخطاء

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، نفس المرجع السابق ص ص 91-92.

² ميمون محمد: أثر المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، مذكرة ماستر، لتخصص نقود مالية وتأمينات، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانمي 2013-2014، ص18.

تكون دائما ممكنة الحدوث بالرغم من التحكم في أنظمة الرقابة الداخلية، إلا أن وجود نظام قوي وفعال يؤدي إلى احتمال حدوث الغش وأوجه عدم الانتظام في بيانات الوحدة، فبدون وجود رقابة مجدية، من السهل حدوث الأخطاء مما يجعل من الصعب إنتاج وثائق قابلة للتحقيق، تساعد على إحداث عملية التعارض في المصالح، ولذا يقتضي ضرورة فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية القائم، أو المعتمد في الوحدة موضع الفحص.

II. مكونات الرقابة الداخلية

تتكون الرقابة الداخلية من خمس مكونات مترابطة ومتداخلة كالاتي:

1. **بيئة الرقابة:** يتم خلق البيئة عن طريق إدارة المؤسسة المديرين والمسؤولين التنفيذيين من خلال اتجاهاتها وإدراكها وتصرفاتها المرتبطة بضوابط الرقابة الداخلية وأهميتها في المؤسسة¹.

2. **تقييم المخاطر:** يهتم بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المؤسسة والتعرف على احتمال حدوثها، ومحاولة تخفيف حدة تأثيراتها إلى مستويات مقبولة ويختلف تقدير الخطر من طرف الإدارة عن تقديره من طرف المدقق، ولكن يرتبط معه بشكل وثيق، حيث تقوم الإدارة بتقييم الأخطار كجزء من تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية لتقليل الأخطار والمخالفات، ويقيم المدقق الأخطار لتحديد حجم الأدلة الضرورية في المراجعة، فإذا قامت الإدارة بتقدير فعال للأخطار واستجابت لها على نحو مناسب سيقوم المدقق بجمع عدد أقل من الأدلة بالمقارنة مع حالة فشل الإدارة في التعرف أو الاستجابة للأخطار الهامة².

3. **أنشطة الرقابة:** تشمل أنشطة الرقابة في السياسات والإجراءات والقواعد التي توفر تحقيق أهداف الرقابة الداخلية بطريقة ملائمة، وإدارة المخاطر بفعالية، وتتعلق تلك الأنشطة بالرقابة على التشغيل ومتابعة التشغيل والرقابة على إعداد التقارير المالية والرقابة على الإلزام، وتختتم أنشطة الرقابة على تشغيل ومتابعة المؤسسة بينما تهدف أنشطة الرقابة على الإلزام، التأكد من الإلزام بالقوانين التي تطبق على المؤسسة³.

4. **المعلومات والاتصال:** تتضمن عمليات المؤسسة المرتبطة والملائمة للتقرير المالي والاتصال، بمعنى نظام التقرير المالي وإجراءاته والسجلات الخاصة بإدخال وتسجيل والتقرير عن العمليات المالية

¹ أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 256.

² ألفين ارير، جيمسي لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، دار المريخ، الرياض، 2002، ص 384.

³ فتحي رزوق السوافري، **أحمد عبد المالك محمد دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الإسكندرية، 2003، ص 20.

للمؤسسة، والأحداث والظروف المحيطة والمحاسبة عن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية المرتبطة، وأيضا الوسيلة التي عن طريقها تقوم المؤسسة بتوصيل الأدوار والمسؤوليات المالية والأمور الهامة المرتبطة بالتقرير المالي.

5. متابعة ضوابط الرقابة الداخلية: هي العملية المصممة لتقييم فعالية أداء الرقابة الداخلية خلال الزمن، وهي تتضمن تقييم عملية تنظيم وتشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على أساس زمني، مع أخذ التصرف التصحيحي حيثما يكون ذلك مطلوبا بالإضافة إلى تعديل ضوابط الرقابة الداخلية في ضوء الظروف المتغيرة على نحو ملائم¹.

المطلب الرابع: أنواع الرقابة الداخلية:

من تعريف المعيار رقم (400) السابق الذكر وكذلك تعريف لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) التي عرفت الرقابة الداخلية بأنها (خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة الشركة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقيق من التزام العاملين وبالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة).

يمكن تقسيم الرقابة الداخلية إلى رقابة محاسبية ورقابة إدارية وضبط داخلي.

أولاً الرقابة المحاسبية: وتهدف الرقابة المحاسبية إلى التحقق من إن كل عمليات المنشأة قد تم تنفيذها وفقا لنظام تفويض السلطة الملائم والمعتمد من الإدارة وإن كل عمليات المنشأة.

قد تم تسجيلها في دفاتر المنشأة طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبلاً عاماً وبالتالي التحقق من دقة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية.

وتتمثل الرقابة المحاسبية في الإجراءات التي تتعلق بحماية الأصول وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية ومطابقة الأصول المدرجة بدفاتر وسجلات الشركة مع الأصول الموجودة فعلاً في أقسام الشركة

¹ أمين السيد أحمد لطفي، ممارسات المراجعة في ضوء المعايير المرجعية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، من 148.

المختلفة ومخازنها وتعتبر الإدارة المالية أو إدارة الحسابات بالشركة مسئوله عن وضع نظام سليم للرقابة المحاسبية بهدف حماية الأصول وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة درجة لاعتماد عليها.¹

عناصر الرقابة المحاسبية:

- وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق وطبيعة نشاط المشروع؛
- وضع وتصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات المشروع؛
- وضع نظام سليم لجرد أصول وممتلكات المشروع وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها؛
- وضع نظام المراقبة وحماية موارد المشروع وأصوله وممتلكاته ومتابعتها للتأكد من وجودها واستخدامها فيما خصصت له. ومن ذلك إمكانية استخدام حسابات المراقبة الملائمة لذلك؛
- وضع نظام ملائم المقارنة بيانات سجلات محاسبية المسؤولية عن أصول المشروع مع نتائج الجرد الفعلي للأصول الموجودة في حيازة المشروع على أساس دوري ، ويتبع ذلك ضرورة فحص ودراسة أسباب أي اختلافات قد تكشفها هذه المقارنة؛
- وضع نظام الإعداد موازين مراجعة بشكل دوري (شهري مثلا) للتحقق من دقة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات مالية خلال الفترة المعد عنها ميزان المراجعة؛
- وضع نظام لاعتماد نتيجة الجرد والتسويات الجردية في نهاية الفترة من مسئول واحد أو أكثر في المشروع.²

ثانيا الرقابة الإدارية:

وتتضمن الرقابة الإدارية السياسات والخطط التنظيمية والسجلات والتي تكون متعلقة باتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ العمليات المالية وتهدف هذه الأساليب إلى زيادة الكفاءة التشغيلية وتنمية روح الالتزام وتطبيق السياسات والتعليمات والإجراءات الإدارية بالمنشأة وقد عرضت لجنة معايير المراجعة الرقابة الإدارية بأنها خطة

¹ عبد الفتاح الصحن وآخرين، المراجعة التشغيلية، مرجع سابق ذكره، ص16

² كمال الدهراوي مصطفى + محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتبة الجامعية الحديثة الإسكندرية، مصر، 2006، ص 231.

التنظيم وما يرتبط بها من إجراءات وأساليب تختص بالعمليات القرارية . والتي تقود الإدارة إلى فرض سلطتها وتحكمها في هذه العمليات من هذا التعريف نجد أن:

الرقابة الإدارية هي خطة التنظيم. والطرق والإجراءات المتعلقة بالكفاءة ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية نجد إن الرقابة الإدارية ترتبط بأقسام التشغيل وليس بقسم الحسابات أو القسم المالي بالمنشأة والسبب في ذلك إن هذه الأقسام غير مرتبطة مباشرة بالقسم المالي بمعنى غير خاضعة المسؤولية المدير المالي مما يعني عدم قيام مراجع الحسابات بتقييمها.¹

عناصر الرقابة الإدارية:

1. تحديد الأهداف العامة الرئيسية للمشروع وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات والأقسام والتي تساعد في تحقيق الأهداف العامة الرئيسية مع وضع توصيف دقيق لمثل هذه الأهداف حتى يسهل تحقيقها.

2. وضع نظام الرقابة الخطة التنظيمية في المشروع لضمان تحقيق ما جاء بها من إجراءات وخطوات وبالتالي تحقيق الأهداف الموضوعة.

3. وضع نظام لتقدير عناصر النشاط في المشروع على اختلاف أنواعها بشكل دوري في بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات الأساس في عقد المقارنات وتحديد الانحرافات السلبية بصفة خاصة ومنها:

• قواعد وأسس تقدير المبيعات؛

• قواعد وأسس تقدير الإنتاج؛

• قواعد وأسس تقدير عناصر المصروفات الأخرى؛

• قواعد وأسس تقدير عناصر الإيرادات الأخرى.

4. وضع نظام خاص للسياسات والإجراءات المختلفة للعناصر الهامة في المشروع للاسترشاد بها ومنها.

- سياسات وإجراءات الشراء؛

¹د/غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره ، ص 208.

- سياسات وإجراءات البيع؛
 - سياسات وإجراءات الإنتاج؛
 - سياسات التوظيف والترقى بالنسبة للعاملين؛
 - سياسات وإجراءات التسعير المنتجات المشروع؛
 - إجراءات وقواعد تنفيذ السياسات المالية في المشروع.
5. وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها بما لا يتعارض مع مصالح المشروع وما يهدف إلى تحقيقه من أهداف وما يصل إليه من نتائج ، وعلى أساس إن أي قرار إداري لا يتخذ إلا بناء على أسس ومعايير معينة وبعد دراسة وإفيه تبرر ضرورة اتخاذ مثل هذا القرار.¹
- نصرا لارتباط الرقابة المحاسبية بالجوانب المالية والمحاسبية المتعلقة بالتحقيق من حماية الأصول والتحقق من دقة المعلومات المالية الواردة في التقارير والقوائم المالية فإن مراجع الحسابات الخارجي يهتم بها ويقوم بتقييمها لتحديد درجة الاعتماد عليها تمهيدا لتحديد نطاق فحصه.

¹كمال الدهراوي مصطفى + محمد السيد سريا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، مرجع سبق ذكره ، ص234 - 233.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة

سنقوم هنا بعرض مجموعة من الدراسات العربية وباللغة الأجنبية التي تناولت بعض جوانب الموضوع وفق التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم بالنسبة لدراسات العربية وباللغة الأجنبية.

أولاً: الدراسات باللغة العربية.

دراسة غزالي محمد البشير (2003/2004):¹

تعريف الدراسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003/2004

الإشكالية إلى مدى يمكن اعتبار المراجعة أداة رقابية؟ أهداف البحث: إن هناك مجموعة من الأهداف تصبوا إلى تحقيقها تتمثل فيما يلي: تعريف مسؤولي المؤسسات بوظيفة المراجعة مكانتها أهدافها، والنتائج التي تحققها من خلال غرسها في المؤسسة.

بيان حتمية عملية المراجعة في المساعدة على تقديم معلومات مالية ومحاسبية تتميز بقدر كبير من المعقولية، الدعوة إلى نشر ثقافة إدارية راقية تعتمد على تقييم الذات.

النتائج:

قبل أن يبدأ المراجع موافقته على المهنة يجب أن يتوخى الحذر في اختياره للعملاء وألا ينظر للمهنة على أنها مجرد كسب المال وزيادة في عند العملاء بل هي التزام اجتماعي إذا كانت للمراجع تحفظات عن صحة معلومات الإدارة، يجب ترك المهنة الموكلة له واتخاذ الإجراءات المناسبة ضرورة التزام المراجع بتطبيق معايير الأداء المهني بعناية ومحاولة التعرف والفهم الجيد للمسببات الأخطاء والعش ومنع وقوعها.

نقد الدراسة:

¹ غزالي محمد البشير، بعنوان " دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة، دراسة حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بورقلة CCLS، جامعة الجزائر، 2004.

الادبيات النظرية والتطبيقية قامت هذه الدراسة بتعريف مسؤولي المؤسسات بوظيفة المراجعة كأداة رقابية بصفة عامة إلا أنها تختلف عن دراستنا في جانب المتغير المستقل، حيث أن دراستنا تركز على التدقيق الخارجي وآلياته بصفة خاصة ودور كل آلية في تعزيز الرقابة داخل المؤسسة، كما يميز دراستنا عن هذه الدراسة هو الأسلوب المستخدم في تحليل هذه الدراسة إذا اعتمدنا أساليب إحصائية مختلفة كما توافقت دراستنا مع هذه الدراسة تحسين الرقابة داخل المؤسسة.

- الدراسة: فعالية دور المراجع الخارجي في الرقابة على المؤسسة، دراسة حالة الديوان الوطني للتطهير وحدة أدرار (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، شعبة التسيير تخصص تدقيق ومراقبة التسيير بجامعة أدرار، السنة الجامعية 2013-2014)

ب الإشكالية كيف يمكن أن يؤدي المراجع الخارجي دوراً أكثر فعالية عند رقابة القوائم المالية للمؤسسة؟

ج أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية في المؤسسة، ومن أجل ذلك تم التطرق إلى الإطار النظري للرقابة الداخلية ويجب الإشارة إلى مدخل وظيفة الرقابة ثم إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية ومخاطره.

نتائج الدراسة:

إن الكفاءة وخبرة المراجع الخارجي في مراجعة القوائم المالية دور فعال في الرقابة على أعمال المؤسسة.

إن الفروض المراجعة تأثير هام وفعال على أداء المراجع الخارجي في الرقابة المالية على أعمال المؤسسة

نقد الدراسة:

هذه الدراسة أبرزت بعض الجوانب من مخاطر الرقابة الداخلية حيث ركزت على شخص المراجع وماله من دور في الرقابة على المؤسسة، كما تتميز دراستنا عن هذه الدراسة كوننا تطرقنا إلى منهجية التدقيق الخارجي ودورها في الرقابة داخل المؤسسة، كما توافقتنا في استخدام الأساليب الإحصائية.

- تعريف الدراسة المراجعة الخارجية كأداة لتقييم نظام الرقابة الداخلية، دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين

والمهنيين لولاية الوادي مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي شعبة علوم التسيير

تخصص تدقيق محاسبي، السنة الجامعية 2014/2015 جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

ب الإشكالية: ما مدى مساهمة المراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية؟

ج -أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة منهجية المراجعة وتأثيرها على نظام الرقابة الداخلية.

- دراسة المدهون (2014) بعنوان: العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة المراجعة الخارجية (دراسة تطبيقية رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين.

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية، وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة المراجعة الخارجية من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين في المصارف العاملة في قطاع غزة.

ولتحقيق أهداف الدراسة صممت استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، وتم توزيعها على المدققين الخارجيين الذين يمارسون أعمال التدقيق على المصارف وعلى المدققين الداخليين العاملين في المصارف العاملة في قطاع غزة، وتم تحليل بيانات الاستبيان باستخدام التحليل الإحصائي الوصفي أظهرت نتائج الدراسة أثر الدور التكاملي للعلاقة بين التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية في تحقيق الفعالية للمصارف من خلال تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض أتعاب المراجع الخارجي، وكشفت أن هناك أربعة عوامل تؤثر على العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي وتسهم في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة المراجعة الخارجية تتمثل في قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة التكاملية بين المتفق الداخلي والمراجع الخارجي، واعتماد المراجع الخارجي على عمل المدقق الداخلي.

التزام الطرفين بالتطوير المهني لتحقيق الثقة المهنية المتبادلة، ووجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين الطرفين

- دراسة الوتار، محمد فراس (2016) مدى اعتماد المدقق الخارجي على التدقيق الداخلي المقدم من قبل جهات مختلفة -دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق سورية

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد المراجع الخارجي على التدقيق الداخلي المقدم من قبل جهات مختلفة، ولتحقق أهداف الدراسة تم جمع البيانات من عينة دراسة مكونة من 270 شخص توزعوا بين مدققين داخليين ومراجعين خارجيين وبعض المدراء الماليين في الجمهورية العربية السورية، تم جمع البيانات باستخدام قائمة استقصاء (استبيان) ثم توزيع 292 منها وكانت نسبة الاسترداد 92% ثم تم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS) وقد توصلت الدراسة إلى أن عمل المراجع الخارجي يعتمد بشكل كبير على نتائج عمل قسم التدقيق الداخلي عندما يتم إنجازه من قبل مدققي حسابات داخليين يعملون لدى الشركات الأربعة الكبار، يليه اعتماد مراجعي الحسابات الخارجيين على عمل المدققين الداخليين المقدم من قبل مكاتب محاسبة محلية.

-دراسة شابون 2016 بعنوان قياس وتفسير العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية واكتشاف مراقب الحسابات للغش في القوائم المالية في ضوء ممارسات إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة المصرية أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة جمهورية مصر العربية

هدفت الدراسة إلى قياس وتفسير العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي واكتشاف المدقق الخارجي للغش في القوائم المالية في ضوء ممارسات إدارة الأرباح. وقد تكون مجتمع الدراسة من (30) شركة مساهمة مقيدة في البورصة المصرية، وعينة الدراسة (11) شركة تم اختيارها بحيث تمثل قطاعات مختلفة، وتتمتع بأعلى نسب تداول، فضلاً عن مجموعة من كبرى مكاتب التدقيق المصرية، وقد تمثلت عينة الدراسة في أعضاء لجنة التدقيق، ومسؤولي التدقيق الداخلي، وأعضاء مجلس الإدارة، ومسؤولي الإدارة المالية في الإحدى عشر شركة، ومدققي حسابات مكاتب التدقيق ومعاونيهم، كما تم تصميم استبانة وتوزيع (210) منها، وبلغت الردود (193) التي تم تحليل نتائجها الاختبار فرضيات الدراسة، وتضمنت الاستبانة ثلاثة أقسام: أسئلة عن المتغيرات المستقلة محدّدات جودة المراجعة)، وأسئلة عن المتغير التابع الأساليب التي يستخدمها المدقق لكشف ممارسات إدارة الأرباح، وأسئلة عن المتغير الوسيط (مواطن ممارسات إدارة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى أن جودة التدقيق الداخلي تؤثر سلباً في ممارسات إدارة الأرباح، ويمكن تقسيم محدّدات جودة التدقيق الداخلي إلى مجموعتين مجموعة تضم محدّدات ترتبط بفريق التدقيق الداخلي، وتتمثل بـ الكفاءة المهنية، وموضوعية المدققين الداخليين، ومجموعة تضم محدّدات ترتبط بقسم التدقيق، وتتمثل في: الاستقلالية، وجودة أداء العمل، كما أن التحديد الدقيق لنطاق التدقيق الداخلي له انعكاس على جودة أداء عمل التدقيق الداخلي، وتوصلت أيضاً إلى أن جودة أنشطة

التدقيق الداخلي تؤثر إيجابياً في مقدرة المدقق على اكتشاف الغش في القوائم المالية المبني على ممارسات إدارة الأرباح.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

- دراسة بعنوان Khalil ETA 2019.

هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير جودة التدقيق الداخلي (IAQ) المقاسة بالأبعاد التالية (استقلال المدقق الداخلي، وكفاءة قسم التدقيق الداخلي، ونطاق أعمال التدقيق الداخلي، والعناية المهنية لموظفي التدقيق الداخلي على إدارة مخاطر المؤسسة (ERM) وفقاً لإطار COSO في عينة من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في البورصة، والتي يبلغ عددها (63) شركة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبيان وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من (126) شخص، من موظفي قسم التدقيق الداخلي وموظفي إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الأردنية، وتم استرداد (96) استبانة صالحة للتحليل. توصلت الدراسة إلى أنه هناك تأثيراً إحصائياً مهماً لجودة التدقيق الداخلي (IAD) بأبعاده على إدارة مخاطر المؤسسة (ERM) وفقاً لإطار COSO. كما أظهرت الدراسة أن أهم الأبعاد تأثيراً على ERM تمثل باستقلال المدقق الداخلي، بينما كان نطاق عمل التدقيق الداخلي في المرتبة الأخير من حيث التأثير.

- دراسة بعنوان (Ha Xuan) (2017)

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير مستوى نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO بعناصره المتمثلة بـ البيئة الداخلية، تحديد الأهداف، تحديد الأحداث الداخلية والخارجية، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر أنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات المراقبة والمتابعة على فعالية إدارة المخاطر في الشركات السياحية في محافظة خان هوا. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتصميم استبانة وتوزيعها على المحاسبين في 76 شركة سياحية. توصلت الدراسة إلى أن أربعة من أصل ثمانية عوامل تشكل نظام رقابي داخلي فعال يؤثر على فعالية إدارة المخاطر في الشركات السياحية وهي البيئة الداخلية، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة والتحكم، والاستجابات للمخاطر).

المطلب الثاني: المقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

سنحاول في هذا المطلب تلخيص أوجه المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة مبينين أوجه التشابه والاختلاف.

أوجه التشابه:

1- من حيث أداة الدراسة: اعتمدت الدراسة الحالية والدراسات السابقة على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات.

2- من حيث المنهج المستعمل: تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

أوجه الاختلاف:

جدول 3: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسات السابقة	الدراسة الحالية	
اجريت في بيئة عربية واجنبية وكانت في السنوات: 2004، 2013، 2014، 2016، 2017، 2019	اجريت دراستنا بولاية ورقلة 2024	من حيث الزمان والمكان
وجود اختلاف بين الدراسات في مجتمع وعينة الدراسة	ركزت دراستنا على العمال الإداريين حيث كانت العينة من عمال المؤسسة.	من حيث المجتمع والعينة
تناولت متغيرات مختلفة نذكر منها: مستخدمي القوائم المالية، المراجعة القانونية، الأجهزة العليا للرقابة الداخلية.	هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة مساهمة المحاسب الخارجي في تعزيز الثقة في نظام الرقابة الداخلية في الشركة الاقتصادية من خلال وجهة نظر مراجعي الحسابات (خبراء المحاسبة، المحاسبين).	متغيرات الدراسة
اشتركت جل الدراسات حول هدف رئيسي وهو معرفة أثر وعلاقة إعادة هندسة العمليات على الأداء (الوظيفي،	هدفت دراستنا إلى التعرف تحليل دور عمليات التدقيق الخارجي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية في	من حيث الهدف

العاملين، الإداري، المؤسسي)	شركات التأمين،	
-----------------------------	----------------	--

خلاصة الفصل:

يُعتبر المحاسب الخارجي عينًا محايدة تهدف إلى ضمان دقة وموثوقية البيانات المالية والمحاسبية للشركة. يتم ذلك من خلال تقديم تقارير فنية مستقلة بشأن نظام الرقابة الداخلية الذي تعتمد عليه الشركة لتنظيم وتوجيه أنشطتها. يقوم المحاسب الخارجي بتقييم كفاءة هذا النظام وفعاليتته، ويحدد نقاط القوة والضعف به لتحسين أداء الشركة وتقليل المخاطر المالية.

علاوة على ذلك، يقدم المحاسب الخارجي خدمات استشارية لتطوير وتعزيز نظام الرقابة الداخلية، بما يتماشى مع متطلبات الشركة وأفضل الممارسات في المجال. يستخدم المحاسب الخارجي مجموعة من الأدوات والمنهجيات المنظمة لضمان جودة العمل ودقة التقييم، ويقدم توصيات محددة ومتناسبة لتحسين الأداء وتقليل المخاطر المحتملة.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي (الدراسة الميدانية)

تمهيد

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي استخدمت في الدراسة، كما يتضمن تعريفاً بمنهج الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة، والأدوات المستخدمة فيها، وكيفية بنائها، وإجراءات تطبيقها، والتأكد من صدقها وثباتها، إضافة إلى وصف الطريقة الإحصائية، التي استخدمت في تحليل البيانات، واستخلاص النتائج من تلك البيانات التي تم تحليلها.

المبحث الأول : دراسة ميدانية في شركات التأمين

المطلب الأول : نشأة تطوير شركات التأمين

الشركة الوطنية للتأمين (المديرية العامة) هي شركة اقتصادية عمومية مقرها الجزائر العاصمة، تأسست في 12 ديسمبر 1963. كانت في البداية شركة مختلطة جزائرية مصرية، حيث كانت الأسهم مقسمة بنسبة 61% جزائرية و 39% مصرية. جاء تأسيس الشركة نتيجة لافتقار الجزائر عقب الاستقلال مباشرة للأطر ذات الكفاءة في مجال التأمين. بدأت الشركة في مزولة نشاطها في سنة 1964 بواسطة مؤطرين مصريين وعمال جزائريين.

تحولت الشركة إلى شركة وطنية بتاريخ 27 مايو 1966، بعد صدور قانون 127/66 الخاص باحتكار الدولة لعملية التأمين والقانون 129/66 المتعلق بتأميم الشركة الجزائرية للتأمين، لتصبح شركة جزائرية بنسبة 100%. بتاريخ 21 مايو 1975، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في 21 فبراير 1987، انتقلت الشركة الوطنية للتأمين إلى نظام التمويل الذاتي "L'Autonomie" وأصبحت شركة ذات أسهم "SPA" برأسمال يقدر بـ 80 مليون دج. تمارس الشركة جميع أنشطة التأمين وتخضع للمنافسة مع بقية الشركات العامة في الجزائر، وتطور رأس مالها الاجتماعي على مر السنين حتى بلغ في سنة 2006 مبلغ 4.13 مليار دج.

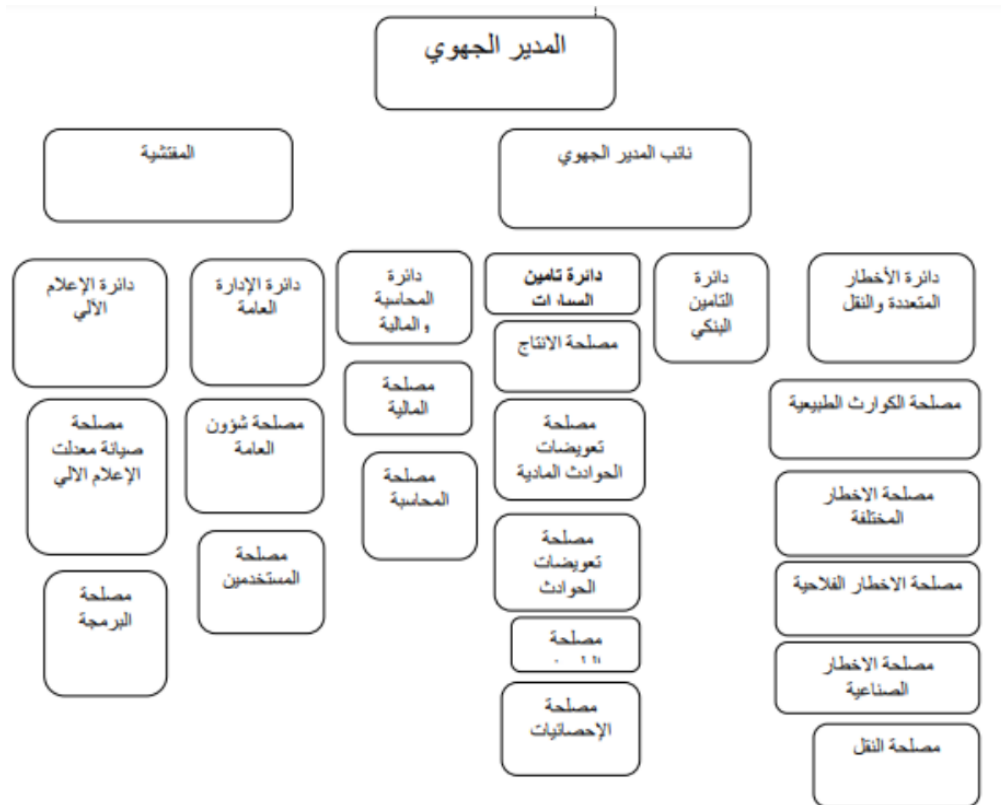
تعريف المديرية الجهوية بورقلة

تُعتبر المديرية الجهوية بورقلة من أقدم شركات التأمين على المستوى الوطني. وهي إحدى الشركات العمومية الاقتصادية التابعة لوزارة المالية العامة، ويقع مقرها في ساحة أول مايو بورقلة. أنشئت في السبعينيات كمندوبية تضم 13 وكالة موزعة على أربع ولايات (ورقلة، غرداية، تمنراست، الوادي)، وبقيت تابعة للشركة الأم، وتابعة لوحدة الأغواط، ولم تتعامل مع المركز مباشرة. في سنة 1990، استقلت عن وحدة الأغواط، وفي منتصف سنة 2004، تم ضم وحدة الأغواط وبعض الوكالات التابعة لوحدة بسكرة إلى وحدة ورقلة، وأصبحت تسمى المديرية الجهوية بورقلة بدلاً من وحدة ورقلة، والتي أصبحت تضم 25 وكالة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة التأمين

يتضمن الهيكل التنظيمي لشركة التأمين عدة أقسام ووحدات تعمل معاً لضمان تقديم الخدمات بشكل فعال وموحد. يمكن تلخيص الهيكل التنظيمي لشركة التأمين كما يلي:

1. **مجلس الإدارة:** يتكون من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وهو المسؤول عن وضع السياسات العامة للشركة واتخاذ القرارات الاستراتيجية.
 2. **المدير العام:** يُشرف على تنفيذ السياسات والقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة، ويتابع سير العمل في مختلف الأقسام والوحدات.
 3. **الإدارة المالية:** مسؤولة عن إدارة الشؤون المالية للشركة، بما في ذلك الميزانيات، المحاسبة، والتحليلات المالية.
 4. **إدارة التسويق والمبيعات:** تتولى وضع استراتيجيات التسويق والترويج لمنتجات التأمين، والتواصل مع العملاء، وزيادة حصة الشركة في السوق.
 5. **إدارة الموارد البشرية:** تهتم بشؤون الموظفين، بما في ذلك التوظيف، التدريب، وتطوير الكفاءات، بالإضافة إلى الحفاظ على بيئة عمل إيجابية.
 6. **إدارة العمليات:** تشرف على جميع العمليات التشغيلية للشركة، بما في ذلك إصدار وثائق التأمين ومعالجة المطالبات.
 7. **الإدارة القانونية:** تُعنى بالشؤون القانونية للشركة، بما في ذلك الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، والتعامل مع النزاعات القانونية.
 8. **إدارة المخاطر:** تعمل على تحديد وتقييم المخاطر المحتملة التي قد تواجه الشركة، وتطوير استراتيجيات لإدارتها والحد منها.
 9. **إدارة تقنية المعلومات:** مسؤولة عن الأنظمة التقنية والبنية التحتية الرقمية للشركة، وضمان توفير الدعم التكنولوجي لجميع الأقسام.
 10. **الإدارات الجهوية:** تشمل مختلف الإدارات المنتشرة في أنحاء الوطن، والتي تعمل على تطبيق السياسات وتقديم الخدمات للعملاء على المستوى المحلي، مثل المديرية الجهوية بورقلة.
- هذا الهيكل التنظيمي يساعد الشركة الوطنية للتأمين على تقديم خدماتها بكفاءة وفعالية، وضمان التواصل والتنسيق بين مختلف الوحدات والأقسام لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.



الشكل رقم 2: شرح الهيكل التفصيلي لمديرية التأمين الجهوية بورقلة

1. المدير الجهوي:

المدير الجهوي يشرف على الوكالات ويعتبر همزة الوصل بين الوكالات والمديرية الأم في الجزائر العاصمة.

2. مصلحة المنازعات:

مهمة هذه المصلحة هي الفصل في النزاعات الداخلية (بين العمال) والخارجية (بين العمال والزبائن).

3. المفتشية:

تقوم المديرية الأم بإرسال مراقبين لمراقبة الوكالات بصفة دورية. في حالة العثور على مشكلة، يتم إرسال المفتش للتحري حول الأسباب المؤدية لحدوثها، وإعداد تقرير يرسل للمديرية الأم لاتخاذ الإجراء المناسب.

4. دائرة الإعلام الآلي:

هذه الدائرة مسؤولة عن حفظ البيانات في الشركة، الحفاظ على العتاد (صيانة وتوزيع على المكاتب)، جلب بيانات الوحدات التابعة للشركة، والمساعدة في السير الحسن للملفات. كما تعمل على تطوير برنامج عمل الشركة من خلال تثبيت التحديثات الواردة من المديرية العامة. وتنقسم إلى مصلحتين:

- مصلحة العتاد

- مصلحة البرمجة

5. دائرة المحاسبة والمالية:

تتكون هذه الدائرة من مصلحتين:

- مصلحة المالية: تكمن مهمتها في المراقبة العامة لكل تدفقات الموارد ورقم أعمال الوكالات، والمقاربات البنكية.

- مصلحة المحاسبة: تقوم بمراقبة عائدات ومصاريف المديرية من إيداعات كل الوكالات التجارية التابعة لها، وتحصيل عائدات أقساط التأمين وجدولتها في جداول خاصة لإعداد الميزانية المحاسبية.

6. دائرة الإدارة العامة:

تقوم بتسيير كل الأعمال والوظائف المنوطة بالوسائل المادية والبشرية لتحقيق الأهداف المسطرة، مع الالتزام بالاستراتيجية العامة التي تضعها المديرية أو الهيئات العليا للشركة. تحتوي هذه الدائرة على مصلحتين:

- مصلحة المستخدمين

- مصلحة الوسائل العامة

7. دائرة تأمين السيارات:

تقوم بمراقبة جميع عقود التأمين الخاصة بتأمين الأشخاص والعمل على ترقية المنتجات المباعة في هذا النوع من التأمين. يتم على مستواها دراسة ملفات الحوادث وتسويتها، وتسديد تعويضات الضحايا في حالة حوادث المرور بما في ذلك التعويض عن المركبات من الناحيتين المادية والجسمانية. تضم هذه الدائرة عدة مصالح:

• مصلحة الإحصائيات

• مصلحة الإنتاج

• مصلحة الحوادث الجسمانية :مهمتها مراقبة الملفات الخاصة بالحوادث الجسمانية.

• مصلحة الحوادث المادية :تقوم بمراقبة ملفات الحوادث المسددة على مستوى الوكالات للتأكد من صحتها.

• مصلحة الطعون

8. دائرة الأخطار المتعددة وتأمينات النقل:

تقوم هذه الدائرة بمراقبة مختلف العقود المنتجة عبر الوكالات لجميع الفروع التابعة لها، وإعداد الإحصائيات الدورية لكل فرع. تعمل أيضاً على تسيير الحوادث للفروع التابعة لها، ومساعدة الوكالات في جميع مجالات التسيير (إنتاج وحوادث). وتضم عدة مصالح:

• مصلحة الأخطار الصناعية :مراقبة الملفات الخاصة بتأمين المصانع وكل ما يخص عقود الإنتاج والمنازعات.

• مصلحة النقل :مراقبة الملفات الخاصة بتأمين نقل البضائع وناقلات تلك البضائع.

• مصلحة الأخطار المتعددة المسؤولية المدنية :ضمان إجباري يضمن للمؤمن له المتابعات المالية الناتجة عن الأضرار الجسمانية والمادية التي يسببها للغير أثناء سير السيارة. يُحدد قسط التأمين حسب قوة السيارة.

• مصلحة الحريق والأخطار المتعددة والكوارث الطبيعية

• مصلحة الأخطار الفلاحية :مراقبة الملفات الخاصة بتأمين كل ما يخص الفلاحة (المنتجات الفلاحية، الأبقار، الدواجن، الأغنام) من الكوارث الطبيعية، وتأمين المعدات الزراعية ضد أي عطل.

• دائرة التسويق:

لها أهمية بالغة نظراً للمهام التي توكل لها، إذ يرتبط نشاطها بمختلف المصالح الأخرى. تقوم بمتابعة العقود الجديدة والقديمة ومتابعة الأرقام. وتضم مصلحتين:

- مصلحة المتابعة والإحصائيات: دورها إحصاء الإنتاج المحقق في الوكالات. ترسل الوكالات الإنتاج المحقق كل 10 أيام إلى هذه المصلحة.
- مصلحة التجارة وتنشيط المبيعات

9. دائرة التأمين البنكي:

هي دائرة حديثة النشأة، ويتمثل نشاطها في تأمين البنوك.

المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات

في إطار بحثنا، اعتمدنا على عدة وسائل وأدوات للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة بدقة وفعالية. هذه الأدوات شملت المقابلات الشخصية، الملاحظات الميدانية، والسجلات والوثائق، وقد ساعدت كل أداة منها في تقديم منظور فريد ومعلومات دقيقة لتدعيم الدراسة. وفيما يلي تفصيل لكل أداة:

1. المقابلات الشخصية:

اعتمدنا بشكل رئيسي على أسلوب المقابلات الشخصية لجمع المعلومات المباشرة من الأفراد الذين يشغلون مناصب رئيسية داخل الشركة. تم إجراء مقابلات مع رئيس قسم المالية والمحاسبة، وكذلك مع رؤساء المصالح بمختلف مستوياتهم. كان الهدف من هذه المقابلات هو:

- الحصول على معلومات مباشرة وشاملة حول آليات العمل داخل الشركة.
- فهم الأدوار والمسؤوليات المختلفة لكل قسم ومصلحة.
- التحقق من صحة البيانات وتحليلها بعمق أكبر من خلال استفسارات مخصصة لكل مسؤول.
- الحصول على رؤى وتفسيرات قد لا تكون متاحة في الوثائق الرسمية.

2. الملاحظات الميدانية:

قمنا بزيارات ميدانية إلى مواقع الشركة المختلفة، مما أتاح لنا فرصة لملاحظة العمليات اليومية والشؤون

الداخلية بشكل مباشر. هذه الملاحظات الميدانية كانت ذات فائدة كبيرة للأسباب التالية:

- التعرف على البيئة العملية الحقيقية للشركة.
- مراقبة التفاعل بين الموظفين وكيفية تنفيذ العمليات المختلفة.
- جمع معلومات غير مكتوبة تظهر من خلال التفاعل المباشر ومراقبة سير العمل.
- الاطلاع على بعض الوثائق العملية مثل برامج التدقيق والتقارير الدورية، مما أضاف بعداً عملياً للدراسة.

3. السجلات والوثائق:

كان استخدام السجلات والوثائق المتاحة جزءاً أساسياً من عملية جمع البيانات. شملت هذه الوثائق تقارير مالية، عقود ائتمانية، ووثائق إدارية أخرى. ساهمت هذه السجلات في:

- توفير معلومات دقيقة ومفصلة حول الأداء المالي للشركة.
- فهم العمليات الإدارية والمالية بشكل أفضل من خلال الوثائق الرسمية.
- التحقق من صحة المعلومات التي تم جمعها من خلال المقابلات والملاحظات الميدانية.
- توفير قاعدة بيانات تاريخية لتحليل تطور أداء الشركة على مدى السنوات.

4. حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة ما يلي:

الحدود الزمانية:

تركز الدراسة على البيانات والأحداث المتعلقة بالفترة الزمنية الحالية والماضية القريبة حتى عام 2024،

تمت دراسة موضوعنا ابتداء من 28 أبريل 2024 إلى غاية 16 ماي 2024.

الحدود المكانية:

تم إجراء الدراسة في ولاية ورقلة، مع التركيز على شركات التأمين الموجودة في هذه الولاية،

وخاصة شركة التأمين SAA.

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تأثير المراجعة الخارجية على نظام الرقابة الداخلية في

شركات التأمين، مع التركيز على الجوانب المالية والإدارية وتقليل المخاطر المالية.

التكامل بين الأدوات

الجمع بين هذه الأدوات المختلفة أتاح لنا الحصول على صورة شاملة ودقيقة عن الشركة الوطنية للتأمين. المقابلات الشخصية قدمت رؤى عميقة ومباشرة، الملاحظات الميدانية أضافت بعداً عملياً وملاحظات حية، والسجلات والوثائق دعمت البيانات بمعلومات موثوقة ورسمية. هذا التكامل بين الأدوات كان حاسماً للوصول إلى نتائج دقيقة ومفصلة في دراستنا.

طريقة تحليل البيانات:

اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل بيانات الدراسة، حيث يسمح هذا المنهج بتعليل المعطيات والنتائج للخروج بنتائج وملاحظات حول الموضوع. تم تنفيذ التحليل عبر عدة مراحل متكاملة. في البداية، حددنا الأهداف الرئيسية للدراسة، والتي توجه عملية التحليل بأكملها. قمنا بعد ذلك بصياغة الأسئلة التي تستهدف مختلف الأنظمة الفرعية للنشاط داخل الشركة، مثل الأنظمة المالية، الإدارية، والتسويقية. جمع البيانات كان خطوة حاسمة، حيث تم جمعها باستخدام الأدوات المختلفة التي سبق ذكرها، مثل المقابلات، الملاحظات الميدانية، والسجلات والوثائق. صنفت هذه البيانات في جداول منظمة تسهل عملية المقارنة والتحليل، حيث تم تنظيم المعلومات حسب الأقسام والمصالح المختلفة.

في مرحلة التحليل، استخدمنا طريقتين متكاملتين: التحليل النوعي والتحليل الكمي. التحليل النوعي ركز على البيانات النوعية مثل المقابلات والملاحظات، لتحديد الأنماط والاتجاهات العامة داخل الشركة. بينما التحليل الكمي اعتمد على البيانات الكمية المستخلصة من السجلات والوثائق، حيث تم إنشاء جداول إحصائية ورسوم بيانية تساعد في تفسير النتائج بشكل دقيق. بعد ذلك، قمنا بمقارنة النتائج المحصلة من الأدوات المختلفة للتأكد من توافقها واكتشاف أي تناقضات محتملة. بناءً على هذا التحليل الشامل، تم استخلاص استنتاجات حول الأداء العام للشركة، مع تحديد النقاط القوية والضعيفة في الأنظمة المختلفة.

وفي الختام، بناءً على الاستنتاجات المستخلصة، وضعنا توصيات عملية تهدف إلى تحسين الأداء وتعزيز نقاط القوة داخل الشركة. الاعتماد على المنهج التحليلي في جمع وتحليل البيانات أتاح لنا فهماً عميقاً وشاملاً لنشاط الشركة الوطنية للتأمين. الاستفادة من أدوات متنوعة مثل المقابلات، الملاحظات الميدانية، والسجلات والوثائق، ساهمت في الحصول على معلومات دقيقة وشاملة، مما أدى إلى تقديم توصيات فعالة وقابلة للتنفيذ لتحسين الأداء العام للشركة.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لنظام رقابة داخلية شركات التأمين

في إطار استكمال بحثنا، قمنا بتوجيه اهتمامنا إلى فهم عمل المدقق الداخلي داخل إحدى شركات التأمين. ندرك أن تقييم نظام الرقابة الداخلية يعد من أهم المهام المنوطة بالمراجعة، ولذلك سعينا لتطبيق الدراسة النظرية على تقييم نظام الرقابة الداخلية في الواقع العملي للشركة. الهدف من ذلك هو دراسة الأدوات الرقابية المختلفة التي يمكنها اكتشاف الأخطاء والمشاكل وتحليلها، ومن ثم تقديم التوصيات اللازمة. لهذا الغرض، قمنا بتقسيم المبحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

المطلب الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلية

في هذا القسم، سنتناول طريقة تقييم نظام الرقابة الداخلية. سنعتمد على طرح أسئلة متعلقة بمختلف الأنظمة الفرعية للنشاط داخل شركة التأمين. هذه الأسئلة ستتنظم في شكل جداول لتسهيل عملية التقييم والتحليل.

خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

1. جمع المعلومات الأولية:

- التعرف على الهيكل التنظيمي للشركة: يشمل ذلك معرفة توزيع المهام والمسؤوليات بين الأقسام المختلفة.
- فهم الأهداف والسياسات العامة للشركة: وذلك لضمان أن نظام الرقابة الداخلية يدعم تحقيق هذه الأهداف.

2. تصميم استبيانات وأسئلة تقييمية:

- يتم إعداد مجموعة من الأسئلة التي تستهدف كل نظام فرعي داخل الشركة، مثل النظام المالي، النظام الإداري، نظام التسويق، ونظام المبيعات.
- تشمل الأسئلة جوانب مثل الإجراءات المتبعة، الأدوات الرقابية المستخدمة، وأوجه القصور المحتملة في كل نظام.

3. تنفيذ عملية التقييم:

- إجراء المقابلات مع الموظفين :يتم توجيه الأسئلة المصممة إلى المسؤولين في الأقسام المختلفة.
- مراقبة العمليات اليومية :لملاحظة كيفية تطبيق نظام الرقابة في الواقع.
- مراجعة الوثائق والسجلات :لتحليل البيانات الكمية والنوعية المتعلقة بأنظمة الرقابة.

4. تحليل النتائج:

- تحليل البيانات المجموعة :يتم تحليل الإجابات والبيانات المستخلصة من الاستبيانات، المقابلات، والملاحظات.
- تحديد نقاط القوة والضعف :في نظام الرقابة الداخلية لكل نظام فرعي.
- مقارنة النتائج مع المعايير القياسية :لضمان أن النظام يلبي المتطلبات الأساسية للرقابة الفعالة.

جداول تقييم نظام الرقابة الداخلية

المطلب الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلي لعقود التأمين

الجدول الأول: قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بعقود التأمين

قمنا بتصميم جدول يحتوي على مجموعة من الأسئلة الموجهة إلى الموظفين في قسم التأمين، وذلك لتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد في معالجة عقود التأمين. هذا الجدول يساعدنا على فهم كيفية إدارة ومراقبة عمليات التأمين داخل الشركة.

أولاً: عقود التأمين

جدول 4: قائمة أسئلة المقابلة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية لعقود التأمين¹.

السؤال	الإجابة		الملاحظة
هل هناك قسم خاص بالتأمين؟	نعم		/
	لا	❖	
هل هذا القسم مستقل تماماً عن قسم الحسابات؟	❖		/
هل يكفل النظام المحاسبي المتبع وجود عقود تأمين عن كل عملية تأمين؟	❖		/
هل تتم مراقبة التقديرات والتنبؤات في عقود التأمين؟	❖		/
هل كل عمليات التأمين محصورة في قسم التأمين؟	❖		/
هل تتم عملية فحص لبرامج وأنظمة التأمين؟	❖		/
هل تتم معالجة عمليات التأمين محاسبياً؟	❖		/
هل هذه العقود متسلسلة الأرقام؟	❖		/
هل هناك نظام فعال لتسجيل وتدقيق عمليات الاستلام لمبالغ العقود؟	❖		/
هل ترسل صورة من عقود التأمين إلى قسم المحاسبة؟	❖		/

¹ - مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية (أوالد سالم نذير) يوم 2024/05/01 في تمام الساعة 9:30 صباحاً.

ثانيا: المقبوضات النقدية

جدول 5: قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمقبوضات النقدية¹

السؤال	الإجابة		الملاحظة
هل تتم مراجعة لمبالغ عقود التأمين مع المبالغ المقبوضة؟	نعم	لا	/
	❖		/
هل تُجرى مقارنة بنكية بين المقبوضات المسجلة في اليومية والكشف البنكي؟	❖		/
هل دفتر المقبوضات موجود ومراقب؟	❖		/
هل يُجري جرد محاسبي للمقبوضات؟	❖		/
هل تتم مراجعة المقبوضات بشكل دوري؟	❖		/
هل هناك رقابة على أوراق القبض؟	❖		/
هل يوجد دفتر إيصالات القبض؟	❖		/
هل تُسجل كل الشيكات المقبوضة في دفتر الخزينة؟	❖		/
هل يتم التحقق من تطابق المقبوضات الفعلية؟	❖		/
هل يوجد جرد مفاجئ للخزينة؟	❖		/

¹-مقابلة مع رئيس دائرة المحاسبة والمالية (أوبيرة محمد السعيد) (يوم 2024/04/29 في تمام الساعة 10 صباحًا.

ثالثا: الرواتب والأجور

جدول 6: قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالرواتب والأجور¹

السؤال	الإجابة	الملاحظة
هل يتم توثيق الحضور اليومي من خلال بطاقة متابعة؟	نعم ❖	/ /
هل يُجرى مراجعة لطريقة إعداد الرواتب والأجور؟	❖	/
هل يتم مقارنة الكشوف المنجزة بعدد الموظفين في الشركة؟	❖	/
هل توجد رقابة على ساعات العمل باستخدام بطاقة التتقيط وكشف الرواتب؟	❖	/
هل يتم مقارنة كشف الرواتب بدفتر الرواتب؟	❖	/
هل يتم مقارنة دفتر الرواتب بحسابات مصاريف الموظفين؟	❖	/
هل توجد مراجعة محاسبية وبيانية للرواتب والأجور؟	❖	/
هل نظام إعداد الرواتب والأجور يعتبر فعالاً؟	❖	/
هل توجد رقابة على غلق حسابات السلف للموظفين؟	❖	/
هل يوجد رقابة على إجراءات التسجيل المحاسبي؟	❖	/

¹ - مقابلة مع رئيس مصلحة المستخدمين (بن السايح زكرياء) يوم 2024/04/30 في تمام الساعة 10 صباحاً.

رابعاً: التعويضات النقدية

جدول 7: قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالتعويضات النقدية¹

السؤال	الإجابة	الملاحظة
هل يُجرى مراقبة لمبالغ التعويضات مقارنة بمبالغ الفواتير؟	نعم ❖	/ /
هل يُوجد مراقبة لقيود التسجيل المحاسبي للتعويضات؟	❖	/
هل هناك رقابة على عمليات التعويض للعملاء؟	❖	/
هل يُوجد رقابة على وسائل السداد (مثل الشيكات) من حيث المبلغ والتوقيع؟	❖	/
هل يُتم مقارنة بنكية؟	❖	/
هل هناك مراجعة لمجموع التعويضات في دفتر الأستاذ وميزان المراجعة؟	❖	/
هل يُوجد جرد مفاجئ للخزينة؟	❖	/
هل يُراقب دفتر الشيكات ويُحفظ بشكل صحيح؟	❖	/
هل تُجرى مراجعة للقيود المحاسبية؟	❖	/
هل يُراقب التوقيع على الشيكات؟	❖	/

المطلب الثاني : تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية

تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية

تم إجراء تحليل نتائج التقييم لنظام الرقابة الداخلية في الشركة باستخدام قوائم الأسئلة المتعلقة بالرقابة الداخلية على مختلف وظائف الشركة مثل عقود التأمين، المقبوضات، التعويضات، والرواتب والأجور. النتائج أظهرت التالي:

¹ - مقابلة مع رئيس قسم تأمين السيارات (درويش كريم) يوم 2024/04/30 في تمام الساعة 10 صباحاً.

أولاً: تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية لعمليات التأمين

نقاط القوة لنظام الرقابة الداخلية

- وجود تنظيم محكم :يتمتع نظام التأمين في الشركة بتنظيم جيد ومحكم.
- الحصول على الخدمات والمزايا :يتم توفير الخدمات والمزايا المتفق عليها مع العملاء بكفاءة.
- رقابة فعالة :تتمتع عمليات التأمين برقابة فعالة، مما يضمن سير العمليات بسلاسة.
- تسجيل محاسبي موثق :التسجيل المحاسبي يتم فقط بعد توفر الوثائق الثبوتية التي تأتي من الأقسام المعنية بوظيفة التأمين.
- استقلالية قسم التأمين :قسم التأمين مستقل عن قسم الحسابات، وصلاحيات التوقيع تتركز في أيدي المسؤولين في الأقسام.

نقاط الضعف لنظام الرقابة الداخلية

- التدقيق في التنبؤات والتقديرات :هناك نقص في التدقيق والتحقق من التنبؤات والتقديرات الخاصة بعقود التأمين، مما يمكن أن يؤثر على دقة المعلومات المتاحة.

ثانياً: تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية للمقبوضات

نقاط قوة نظام الرقابة الداخلية:

- مراقبة المبالغ المقبوضة والفواتير :وجود نظام مراقبة فعال يربط بين المبالغ المقبوضة ومبالغ الفواتير يساعد على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات المحتملة.
- مراقبة قيود التسجيل :فرض رقابة دقيقة على قيود التسجيل للمقبوضات يضمن صحة ودقة المعلومات الواردة في القوائم المالية.
- مطابقة مبالغ الفواتير مع المقبوضات :مطابقة مبالغ فواتير البيع مع المبالغ المقبوضة تسهم في تقليل الأخطاء المالية وتعزيز الدقة.
- دفتر المقبوضات :الحفاظ على دفتر مقبوضات يتم مراجعته ومراقبته بانتظام يعزز الشفافية والمساءلة

في التعاملات المالية.

- دفتر إيصالات القبض :وجود دفتر لإيصالات القبض متوافق مع المقبوضات الفعلية يضمن تتبعًا دقيقًا للأموال المستلمة.

نقاط الضعف لنظام الرقابة الداخلية:

- الجرد المفاجئ وإعداد جرد الخزينة :القيام بعمليات الجرد المفاجئ وإعداد جرد الخزينة من قبل نفس الشخص، وهو رئيس مصلحة الخزينة، يمثل نقطة ضعف. هذا الأمر يزيد من احتمال وقوع الأخطاء وتكرارها بسبب عدم وجود فصل واضح بين المسؤوليات، مما قد يؤدي إلى تضارب المصالح وانعدام الدقة في العمليات المالية.

ثالثًا: تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية للرواتب والأجور

نقاط قوة نظام الرقابة الداخلية

- نظام آلي لمعالجة الأجور :الشركة تعتمد على نظام آلي فعال لمعالجة الأجور والرواتب.
- تحديث كشف الأجور :يتم تحديث كشوف الأجور بانتظام بالتنسيق مع الترقيات الجديدة وتغيير المناصب.
- مراقبة دفتر الأجور :دفتر الأجور موجود ويتم مراقبته بانتظام.
- معالجة آلية لكشوف الأجور :استلام ومعالجة كشوف الأجور الشهرية تتم بطريقة آلية، مما يقلل من الأخطاء.
- استخدام ساعة ضبط :استخدام ساعة الضبط بالشركة لإثبات ساعات العمل الفعلية يعزز دقة حساب الأجور.

نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية

- عدم وجود نقاط ضعف بارزة :لا توجد نقاط ضعف لنظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالرواتب والأجور، وهذا يعود إلى فعالية الأنظمة الرقابية والنظام الإلكتروني المعتمد.

رابعاً: تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية للتعويضات

نقاط قوة نظام الرقابة الداخلية

- مراقبة المبالغ المعوضة: يتم مراقبة المبالغ المعوضة ومقارنتها مع مبالغ الفواتير، مما يساعد على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات المحتملة.
- مراجعة قيود التسجيل: هناك رقابة صارمة على قيود التسجيل المتعلقة بالتعويضات، مما يضمن صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية.
- مطابقة مبالغ الفواتير: يتم مطابقة مبالغ الفواتير مع المبالغ المعوضة، مما يقلل من احتمالية وقوع الأخطاء.
- وجود دفتر للتعويضات: الشركة تحتفظ بدفتر مخصص لتسجيل التعويضات، يساهم في تنظيم وتتبع التعويضات بشكل دقيق.
- دفتر إيصالات التعويض: يوجد دفتر لإيصالات التعويضات يتطابق مع التعويضات الفعلية المدفوعة، مما يعزز من دقة التسجيل والرقابة.

نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية

- عدم وجود نقاط ضعف بارزة: لا توجد نقاط ضعف واضحة في نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالتعويضات، ويرجع ذلك إلى فعالية الأنظمة الرقابية المعتمدة.

المطلب الثالث: التوصيات اللازمة لتطوير نظام الرقابة الداخلي في شركة التأمين

- بهدف تحسين فعالية الأنظمة الرقابية وزيادة كفاءة القرارات المتخذة في الشركة، نقترح بعض التحسينات لتصميم نظام رقابة داخلي من قادر على تصحيح الاختلالات الموجودة:
- إنشاء مصلحة خاصة بالتدقيق: تأسيس دائرة أو مصلحة خاصة بعملية التدقيق لتعزيز الرقابة.
- اتباع اللامركزية في اتخاذ القرارات: تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات على مستوى الأقسام المختلفة لزيادة الكفاءة.
- تحفيزات فردية مباشرة: ربط العمل بتحفيزات فردية مباشرة للموظفين لزيادة الدافع الشخصي.
- تنويع المعاملات البنكية: توزيع الأموال المستثمرة على أكثر من بنك من خلال أسهم وسندات

وصناديق استثمار وحتى النقد.

- **تعاون المراجعين:** تعزيز التعاون بين المراجع الخارجي والداخلي في تقييم نظام الرقابة لجعله أكثر كفاءة ومصادقية.
- **استخدام أدوات التحليل والتقييم:** اعتماد أدوات تحليل وتقييم المعلومات المحاسبية والمالية مثل المحاسبة التحليلية، ومراقبة التسيير من خلال إعداد الموازنة التقديرية، والتحليل المالي المعمق الذي يعتمد على حساب النسب التحليلية من القوائم المالية وتفسيرها كأساس للقرارات الإدارية.
- **إعادة توزيع وتقسيم الوظائف:** إعادة تنظيم الوظائف ومنع التداخلات المحتملة لضمان فعالية أكبر في الأداء والرقابة.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية للتدقيق الخارجي على شركات التأمين SAA

المطلب الأول: عرض تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين SAA

فيما يلي عرض لتقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة التأمين SAA للسنة المالية المختتمة في 2022/12/31. يهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل شامل لكفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة، مع التركيز على الجوانب المالية والإدارية والتشغيلية.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسات ومناقشتها

بعد عرض الدراسة والأدوات المستخدمة، نقدم النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الأدوات. وذلك عبر تتبع تقارير محافظ الحسابات، وتحليلها، ومقارنتها، واختبار فرضيات الدراسة وصولاً إلى نتائجها النهائية.

تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقاً لتقرير المحاسب الخارجي

بناءً على ما قدمه المحاسب الخارجي من تقارير سابقة لسنوات مختلفة، ومدى تقيد معدي القوائم المالية والقائمين على النظام الداخلي للكيانات الاقتصادية، نستخلص النتائج التالية:

1. مراقبة السجلات القانونية : من خلال التقارير السابقة التي قدمها محافظ الحسابات، لاحظنا أن

المحاسب الخارجي يقوم بمراجعة جميع السجلات التي تقدمها الشركة، سواء كانت مؤشرة من طرف المحكمة أو مفتشية العمل. حيث يقوم بمراجعة وتوثيق التأشير بالإضافة إلى مراجعة تعبئة هذه السجلات قانونياً، مما يزيد من قوة الشركة في مسك محاسبة منتظمة.

2. مراقبة الجرد المادي: تبعاً لما قدمه المحاسب، وبعد مراجعته للقوائم المالية ووثائق الشركات، تبين أهمية مراجعة عملية الجرد المادي للشركة وأهمية مطابقته مع الجرد المعنوي (ما هو موجود من مخزونات وتثبيتات في القوائم المالية للشركة). وهذا يعطي صورة واضحة عن الشركة من خلال مطابقة الجرد المادي والمعنوي.

3. الحسابات النقدية: الأهمية الكبيرة التي يوليها المحاسب لوجود المقاربة البنكية، والتي تعطي صورة حقيقية عن الوضعية المالية لأي كيان اقتصادي، كان من شأنها تقييم نظام الرقابة بصورة فعلية مع التأكد من مقاربة الصندوق كما هو موجود في حسابات الشركة بالقوائم المالية، والتأكد من مطابقته فعلياً. كذلك ترصيد حساب (ح/ 581) وفق معايير المحاسبة في إعداد القوائم التي تعتبر هذا الحساب حساباً وسيطاً يجب أن يرصد في 31-12 من كل سنة.

4. تسير العمال والأجور: متابعة نظام الرواتب والأجور تعتبر مصلحة خاصة في كل هيكل تنظيمي لأي

كيان اقتصادي، سواء كان عاماً أو خاصاً. وهذا ما يجعلها ذات أهمية بالغة، حيث يولي أهمية كبيرة لوجود نظام معلومات ينظم هذه العملية من بداية دخول العامل للشركة وصولاً إلى التصريح لمصالح الضمان الاجتماعي، واستخراج كشف الرواتب. كل هذا يدل على قوة البنية التحتية للشركة فيما يخص

استخدام برامج التكنولوجيا في تسيير مصالحها، مما يزيد من قوة النظام الداخلي للشركة.

المطلب الثالث: التحسينات المقترحة لتعزيز نظام الرقابة الداخلية

يهدف تعزيز وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين القرارات المتخذة في الشركة، نقدم مجموعة من التحسينات التي تهدف إلى جعل النظام أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الاختلالات وتصحيح الأخطاء بعد وقوعها ومحاولة تفاديها في المستقبل. فيما يلي التحسينات المقترحة:

✚ إنشاء دائرة خاصة بعملية التدقيق: يُوصى بإنشاء دائرة أو مصلحة مخصصة لعملية التدقيق الداخلي. هذه الوحدة المستقلة ستعمل على فحص الأنشطة المالية والإدارية بانتظام لضمان الالتزام بالإجراءات والسياسات الداخلية، مما يعزز من النزاهة والشفافية في العمليات.

✚ اتباع اللامركزية في اتخاذ القرارات: يجب تعزيز اللامركزية في عملية اتخاذ القرارات داخل الشركة. تمكين الأقسام المختلفة من اتخاذ القرارات بشكل مستقل يعزز من سرعة وفعالية العمل، ويتيح للمسؤولين في الأقسام الفرعية استخدام معرفتهم الميدانية لاتخاذ قرارات مدروسة.

✚ تقديم تحفيزات فردية للعمال: ينبغي تقديم تحفيزات فردية مباشرة للعمال كحوافز مالية أو امتيازات أخرى لتحفيز الأداء وزيادة الإنتاجية. التحفيز الفردي يعزز من رضا العاملين ويشجعهم على الالتزام بالمعايير الرقابية.

✚ تنويع المعاملات البنكية: من الضروري تنويع المعاملات البنكية وتوزيع الأموال المستثمرة على أكثر من بنك. يمكن توزيع الاستثمارات بين الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد. هذا التنويع يقلل من المخاطر المالية ويعزز من الاستقرار المالي للشركة.

✚ تعزيز التعاون بين المراجع الخارجي والداخلي: يجب تعزيز التعاون بين المراجع الخارجي والمراجع

الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلي. هذا التعاون يضمن تقييمًا شاملاً وموضوعيًا للنظام، مما يجعله أكثر كفاءة ومصدقية.

✚ استخدام أدوات التحليل والتقييم المالي: يُوصى باستخدام أدوات التحليل والتقييم للمعلومات المحاسبية والمالية مثل مراقبة التسيير. إعداد الموازنة التقديرية، التي تعتبر أداة للتخطيط والتحكم، بالإضافة إلى التحليل المالي المعمق الذي يعتمد على حساب النسب التحليلية من القوائم المالية، يساهم في تحسين قرارات الإدارة.

✚ إعادة توزيع وتقسيم الوظائف: ينبغي إعادة توزيع وتقسيم الوظائف داخل الشركة لمنع التدخلات المحتملة وتجنب تضارب المصالح. تقسيم المهام بوضوح يساعد في تعزيز الرقابة الداخلية ويقلل من فرص الفساد والتلاعب.

✚ التزام الموظفين بالقوانين والتعليمات: يجب التأكيد على التزام الموظفين بالقوانين والتعليمات والإجراءات الإدارية المرسومة. الالتزام بالمعايير الإدارية يضمن سير العمل بطريقة منظمة وفعالة ويعزز من نظام الرقابة الداخلية.

✚ الإجراءات اللازمة لتصحيح ملاحظات المدقق الخارجي: ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح ملاحظات المدقق الخارجي في أسرع وقت ممكن. هذا يضمن معالجة الأخطاء بسرعة ويمنع تكرارها في المستقبل، مما يعزز من كفاءة النظام الرقابي.

✚ زيادة عدد المدققين الداخليين: نظرًا لكبر حجم الشركة، يُوصى بزيادة عدد المدققين الداخليين لضمان مراقبة فعالة وشاملة لجميع الأنشطة. زيادة عدد المدققين يعزز من قدرة الشركة على كشف الأخطاء والانحرافات ومعالجتها بشكل فوري.

بتنفيذ هذه التحسينات، يمكن للشركة تعزيز نظام الرقابة الداخلية لديها، مما يساهم في تحقيق أداء مالي وإداري أفضل ويعزز من موثوقية وكفاءة العمليات.

الخاتمة

الخاتمة:

باختتام الدراسة حول نظام الرقابة الداخلية في شركة التأمين SAA ، نتوصل إلى استنتاجات مهمة تبرز أهمية تطبيق وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية الفعال كعنصر أساسي في حماية وتحسين أداء الشركة. إن تقييم سيرورة الدراسة يكشف عن الدور البارز الذي تلعبه الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة والشفافية في عمليات الشركة وضمان التزامها بالمعايير المهنية والتشريعات القانونية.

بدأت الدراسة بتحليل شامل لهيكلية ووظائف الرقابة الداخلية، مع التركيز على تحديد أهدافها ودورها الرئيسي في حماية الأصول ومنع الاحتيال والتلاعب المالي. كما تمت مناقشة العوامل التي تؤثر على فعالية الرقابة الداخلية، بما في ذلك تصميم الإجراءات، وتوزيع الوظائف، ومراقبة التنفيذ.

وفي ضوء التحليل الشامل، أكدت الدراسة على ضرورة تحديث وتطوير نظم الرقابة الداخلية بشكل دوري لمواكبة التحديات الجديدة والتطورات في بيئة الأعمال. كما تم تسليط الضوء على أهمية توفير الموارد البشرية والتدريب المستمر لضمان كفاءة الرقابة الداخلية وفعاليتها.

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن التأكيد على أن تطبيق نظام الرقابة الداخلية الفعال يعتبر عنصراً حيوياً لضمان استمرارية الشركة ونجاحها في بيئة الأعمال المتنافسة. وبالتالي، ينبغي على الشركات الاستثمار في بناء ثقافة الرقابة الداخلية وتعزيزها كجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها العامة للنمو والتطور.

ومن المهم أيضاً أن تكون الشركات على استعداد لتوظيف التقنيات الحديثة والأدوات التكنولوجية لتعزيز فعالية الرقابة الداخلية وتحسين عملياتها. علاوة على ذلك، ينبغي على الشركات إبراز التزامها بالمعايير الدولية للرقابة الداخلية والتقارير المالية لتعزيز الشفافية وبناء الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة.

باختتام الدراسة، يجب على الشركات النظر إلى نظام الرقابة الداخلية كأداة حيوية لتعزيز الثقة وتحقيق النجاح في بيئة الأعمال المعقدة والمتغيرة بسرعة.

نتائج الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة محاولة لمعرفة كيف يمكن للتدقيق الخارجي أن يساهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين، حيث توصلنا للنتائج التالية:

الخاتمة

- تطبيق نظام الرقابة الداخلية يساهم في حماية أصول الشركة وضمان استمراريته في السوق.
- الرقابة الداخلية تعزز النزاهة والشفافية في العمليات المالية والإدارية.
- تحسين نظام الرقابة الداخلية يقلل من مخاطر الاحتيال والخسائر المالية.
- الرقابة الداخلية تساهم في تحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف غير الضرورية.
- التدقيق الخارجي يساعد في تحليل فعالية نظام الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات لتحسينه.
- الرقابة الداخلية الفعالة تعزز ثقة المستثمرين والعملاء في الشركة.
- تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية يتطلب التزاماً قوياً من جميع مستويات الإدارة.
- الاستثمار في التدريب وتطوير الموظفين يساهم في تعزيز فهمهم لأهمية الرقابة الداخلية وضرورة الامتثال لها.
- الرقابة الداخلية تساهم في تحقيق الأهداف المالية والإدارية المحددة للشركة.
- يجب أن تكون عمليات التقارير والمتابعة الدورية جزءاً لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الفعالية المستدامة.

فرضيات الدراسة:

إثبات صحة الفرضيات بناءً على التحليلات السابقة والدراسة الميدانية لشركة التأمين: SAA

الفرضية الأولى:

"يفترض أن تكون عمليات التدقيق الخارجي قادرة على تحديد النواحي الضعيفة في نظام الرقابة الداخلية وتوجيه التوصيات لتحسينها". لقد أثبتت الدراسة الميدانية لشركة التأمين SAA صحة هذه الفرضية. خلال عملية التدقيق، تمكّن المدقق الخارجي من تحديد عدة نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية للشركة، مثل عدم توافق الجرد المادي مع الجرد المعنوي، وحاجات التحسين في نظام المعلومات المحاسبية المتعلقة بالرواتب والأجور. بتقديم تقارير مفصلة للإدارة، تم توجيه توصيات محددة لتحسين هذه النقاط، مما أدى إلى تحسين فعالية النظام وتقليل المخاطر المحتملة.

الفرضية الثانية:

"تقارير التدقيق الخارجي تزيد من مستوى الثقة لدى الأطراف المعنية بقدرة الشركة على تحقيق أهدافها والامتثال للمعايير والقوانين المعمول بها". من خلال تحليل التقارير المقدمة من المدقق الخارجي لشركة التأمين SAA ، لوحظ أن هذه التقارير تعزز الثقة لدى الأطراف المعنية، مثل المساهمين والمستثمرين والجهات الرقابية. توفر هذه التقارير تقييمًا موضوعيًا ومستقلًا لمدى التزام الشركة بالمعايير والقوانين المالية والمحاسبية، مما يطمئن الأطراف المعنية بأن الشركة قادرة على تحقيق أهدافها بكفاءة وشفافية.

الفرضية الثالثة:

"المراجعة الخارجية من أهم الآليات المساهمة في تعزيز التسيير ونقص المخاطر الرقابة". أكدت الدراسة أن المراجعة الخارجية تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز التسيير وتقليل مخاطر الرقابة في شركة التأمين SAA. من خلال التقييم الشامل والمستقل لنظام الرقابة الداخلية، تمكن المدقق الخارجي من تقديم توصيات تساعد الإدارة على تحسين الأداء الإداري والمالي. على سبيل المثال، تم التأكيد على أهمية المقاربة البنكية والجرد الفعلي للنفقات، مما ساهم في تحسين التحكم في النقدية وتقليل احتمالات الأخطاء والتلاعب.

الفرضية الرابعة:

"عمليات التدقيق الخارجي تشكل جزءًا من عملية تحسين مستمرة لنظام الرقابة الداخلية، حيث يتم تقديم التوصيات وتطبيقها بانتظام لضمان التطور المستمر".

أظهرت الدراسة أن عمليات التدقيق الخارجي تشكل بالفعل جزءًا أساسيًا من عملية التحسين المستمر لنظام الرقابة الداخلية في شركة التأمين SAA. بفضل التوصيات المنتظمة المقدمة من المدقق الخارجي، يتم تحديث وتطوير النظام باستمرار. على سبيل المثال، تم تحسين نظام الرواتب والأجور بفضل التوصيات المقدمة، مما أدى إلى تقليل الأخطاء وتعزيز كفاءة العمليات. هذا النهج المستمر في تحسين النظام يضمن أن يبقى النظام مرئيًا وفعالًا في مواجهة التحديات والتغيرات المستجدة.

الخلاصة: تؤكد الدراسة الميدانية لشركة التأمين SAA صحة الفرضيات المتعلقة بدور التدقيق الخارجي في تحسين نظام الرقابة الداخلية. لقد أثبتت التحليلات أن التدقيق الخارجي يساهم بفعالية في تحديد نقاط الضعف، وتعزيز الثقة، وتحسين التسيير، وضمان التطور المستمر للنظام، مما يعزز من كفاءة وأداء الشركة بشكل.

اقتراحات الدراسة:

- بناءً على التحليل والنتائج المستخلصة من دراسة حالة شركة التأمين SAA ، يمكن تقديم الاقتراحات التالية لتعزيز نظام الرقابة الداخلية وتحسين الأداء العام للشركة:
- إنشاء وحدة داخلية مستقلة للتدقيق الداخلي.
 - تعزيز التدريب والتطوير المهني للمدققين من خلال برامج تدريبية مستمرة.
 - استخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة الرقابة الداخلية، مثل نظم المعلومات المحاسبية المتقدمة.
 - تطوير نظام للحوافز والمكافآت للموظفين الملتزمين بسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية.
 - تفعيل اللامركزية في اتخاذ القرارات لتمكين الإدارات من اتخاذ القرارات بسرعة وكفاءة.
 - تنويع التعاملات البنكية لضمان الحصول على أفضل الخدمات المالية.
 - تعزيز التعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين لضمان تقييم شامل وموضوعي.
 - إعادة توزيع وتحديد المسؤوليات بوضوح لتجنب التداخلات وتحقيق وضوح الأدوار.
 - الالتزام الصارم بالقوانين والإجراءات الإدارية لتعزيز ثقافة الامتثال داخل الشركة.
 - الاستجابة السريعة لتوصيات المدققين الخارجيين لضمان تحسين النظام الرقابي.
 - زيادة عدد المدققين الداخليين لتغطية شاملة وكافية لجميع الأنشطة والعمليات.
 - تطبيق أدوات التحليل المالي المتقدمة، مثل إعداد الموازنات التقديرية وتحليل النسب المالية.
 - تحسين متابعة الجرد المادي للتأكد من مطابقته مع الجرد المعنوي.
 - مراجعة وتحديث السجلات القانونية بانتظام لضمان تحيينها وفق متطلبات مفتشية العمل والمحكمة.

الخاتمة

- تعزيز إجراءات مراقبة الحسابات النقدية من خلال التحقق من وجود المقاربة البنكية والجرد الفعلي لحساب الصندوق.
- تطوير نظام معلومات محاسبي متكامل لإدارة الرواتب والأجور بكفاءة.
- إعادة تقييم هيكل الإدارة بشكل دوري لضمان تناسبه مع متطلبات الرقابة الداخلية الفعالة.
- تحسين التواصل بين الإدارات المختلفة لضمان التنسيق والتكامل في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية.
- توسيع نطاق التدقيق ليشمل كافة جوانب الشركة لضمان الشمولية في عملية التدقيق.
- تقديم تقارير دورية وشاملة للإدارة العليا حول نتائج التدقيق وحالة نظام الرقابة الداخلية.

التوصيات والمقترحات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة قدم الباحث مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تخدم المؤسسة، ذلك ومن واقع التحليل الإحصائي للبيانات فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. إنشاء وحدة تدقيق داخلية مستقلة:

- تكوين فريق متخصص في التدقيق الداخلي يعمل بشكل مستقل لضمان نزاهة وفعالية عمليات الرقابة.

2. تطوير برامج تدريبية مستمرة للمدققين:

- تنظيم دورات تدريبية متقدمة للمدققين لتحسين مهاراتهم ومعرفتهم بأحدث تقنيات وأساليب التدقيق.

3. استخدام نظم المعلومات المحاسبية المتقدمة:

- تبني أنظمة محاسبية حديثة تمكن من إدارة ومراقبة العمليات المالية بشكل أكثر دقة وشفافية.

4. تحفيز الموظفين الملتزمين بسياسات الرقابة الداخلية:

- تقديم مكافآت وحوافز للموظفين الذين يظهرون التزامًا عاليًا بسياسات وإجراءات الرقابة.

5. تفعيل اللامركزية في اتخاذ القرارات:

- منح الإدارات المختلفة صلاحيات أكبر لاتخاذ القرارات بسرعة، مع الحفاظ على الرقابة والتنسيق الفعال.

6. تنويع التعاملات البنكية:

- إقامة شراكات مع بنوك متعددة للحصول على أفضل الخدمات المصرفية والشروط المالية.

7. تعزيز التعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين:

- تشجيع التعاون المستمر بين المدققين الداخليين والخارجيين لتوفير تقييم شامل وموضوعي لنظام الرقابة.

8. إعادة توزيع المسؤوليات بوضوح:

- تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل دقيق لتجنب التداخلات وضمان فعالية التنفيذ.

9. الالتزام الصارم بالإجراءات الإدارية والقوانين:

- تعزيز ثقافة الامتثال داخل الشركة من خلال التوعية والتدريب على السياسات والإجراءات المعمول بها.

10. الاستجابة الفورية لتوصيات المدققين الخارجيين:

- تنفيذ توصيات المدققين الخارجيين بسرعة لضمان تحسينات فورية وفعالة في نظام الرقابة.

11. زيادة عدد المدققين الداخليين:

- توسيع فريق التدقيق الداخلي لضمان تغطية شاملة لجميع الأنشطة والعمليات داخل الشركة.

12. استخدام أدوات التحليل المالي المتقدمة:
 - تبني تقنيات التحليل المالي مثل الموازنات التقديرية والنسب المالية لتحسين التخطيط والرقابة.
13. تحسين متابعة الجرد المادي:
 - ضمان دقة الجرد المادي ومطابقته مع السجلات المعنوية لتحقيق الشفافية والمصادقية في التقارير المالية.
14. تحديث السجلات القانونية بانتظام:
 - مراجعة وتحديث السجلات القانونية بانتظام لضمان الامتثال الكامل لمتطلبات الجهات الرقابية.
15. تعزيز مراقبة الحسابات النقدية:
 - تطبيق إجراءات صارمة لمراقبة الحسابات النقدية، بما في ذلك المقارنة البنكية والجرد الفعلي لحسابات الصندوق.
16. تطوير نظام معلومات محاسبي متكامل:
 - استخدام أنظمة متكاملة لإدارة الرواتب والأجور بكفاءة، مما يقلل من الأخطاء ويزيد من الشفافية.
17. إعادة تقييم هيكل الإدارة بشكل دوري:
 - مراجعة هيكل الإدارة بشكل دوري لضمان توافقه مع متطلبات نظام الرقابة الداخلية الفعالة.
18. تعزيز التواصل بين الإدارات المختلفة:
 - تحسين قنوات الاتصال والتنسيق بين الإدارات لضمان تطبيق فعال لإجراءات الرقابة الداخلية.
19. توسيع نطاق التدقيق ليشمل جميع جوانب الشركة:

- ضمان شمولية عملية التدقيق لتغطية كافة الجوانب المالية والإدارية للشركة.

20. تقديم تقارير دورية للإدارة العليا:

- إعداد تقارير منتظمة وشاملة حول نتائج التدقيق وحالة نظام الرقابة الداخلية لتمكين الإدارة من اتخاذ قرارات مستنيرة.

بتنفيذ هذه التوصيات، يمكن لشركة التأمين SAA تعزيز نظام الرقابة الداخلية، مما يساهم في حماية أصول الشركة، وتحسين كفاءة العمليات، وتعزيز ثقة الأطراف المعنية بقدرة الشركة على تحقيق أهدافها بفعالية وكفاءة.

المراجع

المصادر والمراجع

• باللغة العربية

- أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، الط 2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث أدلة ونتائج التدقيق، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2009
- أحمد حلمي جمعة، التطور معايير التدقيق والتأكد الدولية وقواعد وأخلاقيات المهنة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008م.
- أحمد طرطار وعبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة لأغراض مختلفة، بدون دار نشر، مصر، 2002.
- أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة والمراقبة على الحسابات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م.
- أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- أمين السيد أحمد لطفي، ممارسات المراجعة في ضوء المقاييس المرجعية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.
- أمين السيد احمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.
- ألفين ارير، حيمسي لوبك، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ، الرياض، 2002.
- ازهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، 2009.
- بلعمري نور الهدى، دور المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية بديوان الترقية والتسيير العقاري، مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم التسيير جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2016/2017.
- حامد طلبة محمد أبو هيبية، أصول المراجعة، مؤسسة زمزم، الأردن، ط1، 2011.

- حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية، ج1، دارالثقافة للنشر والتوزيع، 2009.
- خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2002 .
- خلف عبد الله الوردات: التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق، عمان، ط 1 ، 2006.
- سردوك فاتح، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصادقية المعلومات المحاسبية دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم ALGAL بالمسيلة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2002 .
- طواهر محمد التهامي، مسعود صديقي: المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجوائر، 2006 .
- عبد الفتاح صح، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000 .
- عبد الوهاب نصر وآخرون، أساسيات المراجعة الخارجية وفقا لمعايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، دار العلوم الأكاديمية للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
- كمال خليفة أبوزيد، المراجعة الخارجية للقوائم المالية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- محمد التهامي طواهر، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1113.
- محمد السيد السرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002.
- مسعود صديقي، أحمد نقار، المراجعة الداخلية، ط1، مطبعة مزوار، الجزائر، 2000.
- وليم توماس، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريح للنشر، 1997.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 42، الصادرة بتاريخ: 11 جويلية 2010 قانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان المتعلق بمهن الخبير المحاسب محافظ الحسابات ومحاسب معتمد ص7 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التجاري، مطبوعات بيرتي، الجزائر 2012 .
- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006.

- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة كتحقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005.
- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة، عمان، ط1.
- عبد الفتاح الصحن وآخرين، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية، دار جامعة الإسكندرية، مصر.
- د/ حمدي السقاء، أصول المراجعة، الجزء الأول، مطبعة ابن حيان سوريا 1979م.
- د/ خالد أمين عبدا الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، دار الأوائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000 م.
- د/غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع عمان، الأردن 2006 م.
- د/طارق عبدا لعال، موسوعة معايير المراجعة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006م الجزء الثاني.
- التهامي طواهر + مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري + الممارسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 2005م.
- ميمون محمد: أثر المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، مذكرة ماستر، لتخصص نفود مالية وتأمينات، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانمي 2013-2014.
- فتحي رزوق السوافري، أحمد عبد المالك محمد دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الإسكندرية، 2003.
- كمال الدهراوي مصطفى + محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتبة الجامعية الحديثة الإسكندرية، مصر، 2006.
- غزالي محمد البشير، دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة، جامعة الجزائر، 2004.
- مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية (أوالد سالم نذير) يوم 2024/05/01 في تمام الساعة 9:30 صباحًا.
- مقابلة مع رئيس دائرة المحاسبة والمالية (أوبيرة محمد السعيد) يوم 2024/04/29 في تمام الساعة 10 صباحًا.
- مقابلة مع رئيس مصلحة المستخدمين (بن السايح زكرياء) يوم 2024/04/30 في تمام الساعة 10 صباحًا.

- مقابلة مع رئيس قسم تأمين السيارات (درويش كريم) يوم 2024/04/30 في تمام الساعة 10 صباحًا.

• المراجع باللغة الأجنبية

Pascal Dumontier et autre, La qualité de l'audit externe et les mécanismes de gouvernance des entreprises : une étude empirique menée dans le contexte tunisien, association francophone de comptabilité, Tunis, 2006, p4

<https://halshs.archives-ouvertes.fr>

الملاحق

ورقة في:

إلى السيد لمسير، لسانة أعضاء الجمعية العامة لشركة التأمين SAA

في إطار المهمة التي أوكلت لي من طرف شركة المنكورة أعلاه بصفتي لمحاسِب الخارِجِي للشركة SAA ، ولتي أوكلت لي مهمة إعداد تقرير محاسبة خارجية للسنة المالية المختمة في 31/12/2023، يسعني وبشرفي أن أقدم لكم تقرير تقييم لرقابة لداخلية، والذي يتضمن النقاط التالية :

1. **مراقبة سجلات قانونية:** بعد لرقابة التي قمنا بها على سجلات القانونية ولمكونة من نوعين من سجلات، الأولى متعلقة بالمحاسبة ولتي تؤشر من طرف المحكمة، وهي على النحو التالي :

- سجل الجريدة العامة
- سجل الأجرة
- سجل التقويم

من خلال لرقابة التي قمنا بها على سجلات القانونية، وجدنا أن جميع سجلات السابقة مؤشرة من طرف المحكمة .

لما لنوع الثاني من السجلات فهو متعلق بالنسيب ولذي يخص لعمال ويؤشر من مفتشية لعمال، وهي على النحو التالي :

- سجل حوادث لعمال
- سجل إندار مفتشية لعمال
- سجل لعطال لسنوي
- سجل لمستظمين
- سجل طب لعمال

من خلال لرقابة التي قمنا بها، تبين لنا أن جميع سجلات القانونية محينة ومقيدة وفق ما تتطلبه لمعايير المتعارف عليها .

2. **مراقبة لجرد لمادي:** لقد سمحت لنا لرقابة التي قمنا بها على عملية لجرد، ولتي كانت تتوافق مع معايير لمحاسبة المتعارف عليها، أن نلاحظ أن عملية لجرد تمت وفق طريقة قانونية صحيحة من خلال تكوين لجنتين مستقلتين للقيام بعملية لجرد ومقارنتها مع لجرد لمحاسبي.

3. **لحسابات لنقدية:** من خلال لفحص الذي قمنا به لجميع لخصابات لنقدية للشركة، ولتي تتكون من حسابين بنكيين وحساب لصندوق وحساب لتحويلات لبنكية، تبين ما يلي :

- **حساب لبنوك:** من خلال لرقابة التي قمنا بها على جميع لخصابات لبنكية، تبين إتمام لمقاربة لبنكية .
- **حساب لصندوق:** لقد سمحت لنا لرقابة التي قمنا بها على حساب لصندوق (ح / 530) بالتأكد من مطابقة لرصيد لفعلي مع رصيد لحساب في 31/12/2023.

- **حساب لتحويلات لبنكية:** لقد سمحت لرقابة على حسابات لنقديات، وتحديد حساب (ح / 581)، بالتأكد من أن لرصيد في 31/12/2023 كان معلوماً، وهو ما يتوافق مع معايير لمحاسبة .

4. **تسيير لعمال والأجور:** تبعا للرقابة التي قمنا بها على مصلحة الأجور ، تبين لنا وجود نظام معلومات محاسبي ينظم لرواتب والأجور يتمثل في برنامج (Paie PC) ، وهو ما يبين أن الشركة تحترم معايير تسيير مصلحة لرواتب والأجور .

5. **لخلاصة:** خلاصة لما تقدم، من خلال لرقابة التي قمنا بها على النظام لداخلي للشركة، تبين لنا أن جميع لعمليات التي

قامت بها لشركة لإعداد لقوائم المالية، لميزانية، وجول حسابات لنتائج، تمت وفق معايير لنظام لمحاسبي لمالي .

مع فائق الاحترام، [اسم لمحاسب لخارجي] توقيع